الباب الثاني

قَواعدُ عامّة في الجَرح والتّعْديل

وفيه فصلان:

الفصل الأول: قواعد عامَّة في الجرح.

الفصل الثاني: قواعد عامَّة في التَّعديل.





الفصل الأول

قواعد عامّة في الجرح

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقف فيه آخرون قليلاً.

المبحث الثاني: تردّد الأئمة في الاحتجاج بحديث الراوي سببه ترددهم في شأنه.

المبحث الثالث: تفسير الجرح لمعرفة هل هو قادح أو لا؟

المبحث الرابع: الاستدلال بحديث الراوي على ضعفه.

المبحث الخامس: من كثر خطؤه لا يوصف بكونه صدوقاً.

المبحث السادس: الكشف عن معتقد الرجل من خلال مصنفه.

المبحث السابع: الجرح مقدَّم على التعديل.

المبحث الثامن: قول النّسائي: (ليس بثقة)، لا يكون في رجل مخرَّج في سننه.

المبحث التاسع: قاعدة (كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف) ليست بمطردة.



المبحث الأول
حكم من احتج به أئمة كبار، وتوقّف فيه آخرون قليلاً

قد يختلف الأئمّة النقّادُ في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، ويَلُوح للباحث من خلال نُصوصهم أنّ اختلافَهم فيه اختلافاً يسيراً، ليس من قَبيلِ ما يُقدَح به في عدالة الرّاوي، أو يُطْرحُ الاحتجاج بحديثه إذا انفردَ؛ فَمثله لا يَنزل حديثُه عن رُتبة الحسن من حيثُ الأصل، مثالُه ما جاء في ترجمة «عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن عمرو بن العاص» (ت١١٨هـ) قال الحافظ الذّهبي: «ولسنا ممّن نعدّ نسخةَ عَمرو، عن أبيه، عن جدّه من أقسام الصّحيح، الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أنّ فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمّل حديثُه، ويُتحايد ما جاء منه منكراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسّنين لإسناده؛ فقد احتج به أئمّة كبار، ووثّقوه في الجملة، وتوقّف فيه آخرون قليلاً، ما علمت أنّ أحداً تركه»[1].

وقد تضمن هذا الكلام النقاط التالية:

١ ـ عدم عَدّ نسخة عَمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده من أقسام الحديث الذي لا نزاع في صحته لسببين هما:

أ ـ كونُها وجادة.

ب ـ لما فيها من مناكير.

٢ ـ تحسين حديثه في السّنن و الأحكام[2]، مع تجنّب ما وقع منه منكراً.

٣ ـ تعليل سبب نزول حديثه عن مرتبة الصّحة إلى الحُسْن.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٥).

(٢) لعل مقصوده بـ «السنن» هنا: المسائل التعبدية، كالطهارة والوضوء والصلاة، ونحوها، وبـ «الأحكام»: مايتعلق بالمعاملات والأقضية والحدود ونحوها، والله أعلم.

وهذه النّقطة الأخيرة هي مدار البحث، ويمكن توضيحها على النّحو التّالي:

أولاً: أنّ جملة: «فقد احتج به أئمة كبار...» مُعلِّلَة، ومُبَيِّنَةٌ لسبب تحسين حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه في السّنن والأحكام، بمعنى: أنّ تحسين حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، دون القول بصحته مطلقاً، أو ضعفه مطلقاً، سببه كونه قد احتج به أئمة كبار...الخ.

ثانياً: قوله: «فقد احتج به أئمّة كبار...» يوضحه ما يلي:

أ ـ قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل سُئل عن عمرو بن شعيب، فقال: «أنا أكتب حديثه وربما احتججنا به، وربما وَجَسَ في القلب منه، ومالكٌ يروي عن رجلٍ عنه»[1].

ب ـ وقال الإمام البخاري ـ رحمه الله: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، [والحميدي]، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»[2].

وقال الترمذي في «سننه»[3]: قال محمَّد بن إسماعيل: «رأيت أحمد، وإسحاق ـ وذكر غيرهما ـ يحتجون بحديث عمرو بن شعيب».

ج ـ وقال أبو داود: «سمعت أحمد ذُكر له عمرو بن شعيب، فقال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[4].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨).

(٢) «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، وفيه: «والحميد»، والتصويب من «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر تعليق المعلّمي ـ رحمه الله ـ في حاشيته على «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٣/ رقم١).

(٣) (٢/ ١٤٠)، وانظر «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤).

(٤) «سؤالات أبي داود» (ص٢٣٠). وليس المراد بالترك في هذا السياق، التركَ الاصطلاحي، بل المراد به ترك الاحتجاج بروايته، بدليل رواية ثانيةٍ لأبي داود قال: سمعت أحمد قال: «ما أعلم أحدا ترك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، قلت لأحمد: يحتج بحديث عمرو ما كان من غير أبيه؟ قال: «ما أدري» «سؤالات أبي داود» (ص ٢٣١).

د ـ وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب... ثقة، واحتج أصحابنا بحديثه...»[1].

هـ ـ وقال ابن عبد البر ـ وقد ذكر حديثاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ـ: «هذا الحديث معروف مشهورٌ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدّه، عن النبي ﷺ، وهو حديث صحيح، لا يختلف أهلُ العلمِ في قَبوله والعمل به، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جدّه مقبولٌ عند أكثر أهل العلم بالنّقل»[2].

و ـ وقال الإمام النّووي ـ رحمه الله: «إن الصّحيح المختار صحّة الاحتجاج به عن أبيه، عن جدّه كما قاله الأكثرون»[3].

ز ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وأمّا أئمّة الإسلام، وجمهور العلماء فيحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، إذا صحّ النّقلُ إليه، مثلُ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونحوهما، ومثل الشّافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم»[4].

ح ـ وقال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «احتجّ به أرباب السنن الأربعة، وابن خزيمة، وابن حِبَّان في بعض الصّور، والحاكم»[5].

ثالثاً: قوله ـ رحمه الله: «وَوَثَّقُوه في الجملة»، يشير بذلك إلى توثيق بعض الأئمّة له مع اختلافِ بينهم في ذلك، فهذه جملة من أقوالهم لا على سبيل الحصر:

أ ـ قال عباس الدّوري عن يحيى بن معين: «عمرو بن شعيب

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢ ـ ٧٣).
(٢) «التقصي لحديث الموطأ» (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥).
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٨).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٧).

ثقة»[١]، وروى عنه نحوه معاوية بن صالح[٢]. وقال أبو حاتم: «سألت يحيى بن معين، عن عمرو بن شعيب، فقال: «ما شأنه؟!»، وغضب، قال: «ما أقول فيه روى عنه الأئمّة»[٣]. وهذه الرّواية وإن لم تكن صريحةً في التوثيق فهي توحي به[٤].

ب ـ وقال علي بن المديني ـ رحمه الله: «قد سمع أبوه شعيب من جدّه عبدالله بن عمرو، . . . وعمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح. . .»[٥].

ج ـ وقال أحمد بن صالح المصري: «عمرو سمع من أبيه عن جده، وكلّه سماع، وعمرو بن شعيب ثبت، وأحاديثه تقوم مقام الثّبْت»[٦].

فقوله: «وأحاديثه تقوم مقام الثبت» صريحٌ في الحكم عليه بالعدالة، وتمام الضبط.

د ـ وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدّارمي ـ رحمه الله: «عمرو بن شعيب ثقة روى عنه الذين نظروا في الرّجال مثل أيوب، والزّهري، والحكم، واحتجّ أصحابنا بحديثه»[٧].

---

(١) «تاريخ الدوري» (٢/٤٤٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٠).

(٣) «الجرح والتعديل»(٦/ ٢٣٩).

(٤) وهناك روايات أخر عن ابن معين ـ رحمه الله ـ، تفيد بظاهرها التضعيف المطلق لحديث عمرو بن شعيب، وهي محمولة على روايته عن أبيه عن جده، كما قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥). ولذلك قال الحافظ الذّهبي: «فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو، فدل على أنه ليس حجة عنده مطلقاً، وأن غيره أقوى منه» «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).

(٥) «التمهيد» (٣/ ٦٢)، وهذه الرواية تتفق مع ما نقل عنه البخاري ـ رحمه الله ـ كما سبق ذكره، وهي تفيد اتصال رواية عمرو بن شعيب ـ عن أبيه ـ عن جده عنده، وهناك روايتان عارضتا هذه الرواية، وكلتاهما مرجوحة كما سيأتي الكلام على هذا في نقد الحافظ الذّهبيّ للروايات.

(٦) «تاريخ الثقات» (ص ١٥٢).

(٧) انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٢ ـ ٧٣).

هـ ـ وقال العجلي ـ رحمه الله: «ثقة»[1].

و ـ وقال النسائي ـ رحمه الله: «ثقة»، وقال مرة: «لا بأس به»[2].

فهذا كلام كبار الأئمّة في توثيق عمرو بن شعيب، وهو الذي أشار إليه الحافظ الذّهبيّ وأراده في تعليله.

وقوله: «في الجملة» إشارة منه إلى أنّه ليسوا متّفقين على توثيقه توثيقاً مطلقاً، بل منهم من وثّقه لذاته، وتوقّف في قبول روايته عن أبيه عن جده، كالإمام يحيى بن معين، ومنهم من وثّقه توثيقاً بلا قيدٍ كالإمام أحمد بن صالح المصري، وأحمد بن سعيد الدّارمي، وابن المديني، والعجلي، والنّسائي، بل منهم من صرّح باتصال روايته عن أبيه عن جدّه، كالإمام أحمد بن صالح، وابن المديني.

رابعاً: قوله ـ رحمه الله: «وتوقّف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أنّ أحداً تركه»، يُشير بذلك إلى أنّ من تكلّم في رواية عمرو بن شعيب، إنما تكلّم من جهة ما فيها من الانقطاع، بسبب الوجادة لا من جهة الضعف في عمرو نفسه، وهذا إجمال واختصار لما قبله، حيث قال: «... ولا ريب أنّ بعضها[3] من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادةً أو سماعاً، فهذا محلّ نظرٍ واحتمال...»[4].

ويوضّح هذا قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله: «وكان عند آل عبدالله بن عمرو بن العاص نسخةٌ كتبها عن النبي ﷺ، وبهذا طعن بعض النّاس في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده»[5].

---

(١) «الثقات» (ص ٣٦٥).

(٢) نقلهما المزّي وجزم بهما عنه، انظر «تهذيب الكمال»(٢٢/ ٧٣).

(٣) يعني: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٥).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٨).

وهذا صريحٌ في بيان سبب الطّعن في رواية عمرو بن شعيب، وأنّه ليس من جهة الضعف فيه.

وأمّا قول يحيى القطان: «حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ»[١] فهو وإن كان يفيد تضعيفاً شديداً، إلا أنّه ليس من جهة عدالة عمرو وإنما من جهة كون روايته وجادةً، ويحيى القطّان متشدِّدٌ في الجرح، فلا عبرة بقوله هذا، ولا سيما أنّه لم يُتّابع على قوله هذا.

وقد بَيّن الحافظ الذّهبيّ وجه تعليل من علّل رواية عمرو بن شعيب بأنّها صحيفة، فقال: «وأمّا تعليل بعضهم بأنّها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أنّ الصّحف يدخل في روايتها التّصحيف، لا سيّما في ذلك العصر، إذْ لا شكلَ بعدُ في الصّحف ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرّجال»[٢].

ولا شكّ أنّ الخطب في مثل هذا يسير؛ فالطّعن به ليس كالطّعن في العدالة والضبط، فلذلك قال الحافظ الذّهبي: «وتوقف فيه آخرون قليلاً»، فوصف توقّفهم ـ وهو ترك الاحتجاج بحديثه ـ بالقلّة.

والخلاصة أنّ الرّاوي إذا كان اختلاف الأئمة فيه تضعيفاً وتوثيقاً من هذا القبيل؛ بأنْ قَبِلَه كبارُ الأئمّة، ووثّقوه في الجملة، وتكلّم فيه آخرون بكلام يسير لا ينافي مطلقَ التّوثيق، فحديثه في مرتبة الحسن، ولا ينزل عنها في الأصل؛ ولذلك قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «عمرو بن شعيب» ـ في «المغني»[٣]: «حديثه حسن وفوق الحسن».

وقال في «ميزان الاعتدال»[٤]: «ولسنا نقول إنّ حديثه من أعلى أقسام الصّحيح، بل هو من قبيل الحسن».

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٧٥).

(٣) (٢/ ٤٨٤)، ولعل مراده بهذه العبارة: حديثه حسن، إذا روى عن أبيه، عن جده، وفوق الحسن ـ أي الصحيح ـ إذا روى عن غير أبيه. والله أعلم.

(٤) (٣/ ٢٦٨).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]: «كان ثقةً صدوقاً كثيرَ العلم حسنَ الحديث».

وقال في «ديوان الضعفاء»[2]: «اختلف فيه فحديثه صحيحٌ أو حسنٌ».

وأمّا قاعدة: «من اختلف فيه فحديثه حسن»[3] فإنّها أكثر توسُّعاً من هذه؛ إذْ إنّ ما تفيده أنّ أيّ اختلافٍ في الرّاوي مهما كان سببُه، ودوافعُه يمكن اعتبارُه وإعطاؤه وجهاً من النّظر، فيؤثّر في الرّاوي دون مراعاة ضوابط أخرى، مثل:

١ ـ مراتب النّقاد من حيث التعنتُ والاعتدالُ والتساهل.

٢ ـ كلام الأقران بعضهم في بعض.

٣ ـ الكلام الصّادر بسبب الاختلاف في المعتقد.

وغير ذلك مما يجب أن يُراعى عند اختلاف الأئمة في الرّاوي، وهي جوانب لا تستلزمها تلك القاعدة المذكورة، بخلاف عبارة الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ ، فإنها تضمنت قيدين مهمّين، هما:

الأول: في قوله: «قد احتج به أئمة كبار، وَوَثّقوه في الجملة...»، فوَصْفُه إيّاهم بكونهم (أئمّةً)، وبكونهم (كباراً)، يُوحي بمكانتهم في هذا العلم، وعُلُوِّ كعبهم في هذا الفن، وتقدّمهم في هذا الشّأن.

الثاني: في قوله: «وتوقّفَ فيه آخرون قليلاً»، ففي تعبيره بالتّوقف دقّة متناهية، فلم يقل: «ضعّفه»، أو «تكلّم فيه»؛ لأنّ كلتا العبارتين محتمِلَة؛

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ١٠١ ـ ١٢٠هـ ـ ص ٤٣٣).

(٢) (٢/٢٠٦).

(٣) انظر كلام ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٤٢٣، ٤/١٣، ١٤٤، ٦٧٨)، و«إزالة الدهش والوله» لمحمد بن إديس القادري (ص١٣٤)، و«قواعد في علوم الحديث» للتهانوي (ص٧٢ ـ ٧٧).

فكما تقال في حقّ من كان الكلام فيه يسيراً، فإنّها تطلق أيضاً على من كان الكلام فيه شديداً[1]، بخلاف عبارة (توقّف) فإنّ فيها خفّة، فاستعمالها فيمن تُرِدِّدَ بين قبوله وردِّه أقرب، ولا ريب أنّ هذا دون من كان مجزوماً بضعفه، وإن كان ضعفاً يسيراً.

ثمّ وَكَّد هذا التّوقف بأنّه قليل، وهو ما لا ينافي مطلق التّوثيق، ويَصعب القولُ بإهدار رواية الرّاوي من أجله، كما هو الشأن في ترجمة (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

ولا شك أنّ تحقيق مثل هذين القيدين، وتحرير المقال فيهما يحتاج إلى دقّة النّظر في أقوال الأئمة في الرّاوي، والموازنة بينهما على ضوء قواعد هذا العلم، مع إلمام بمدلولات ألفاظهم، ومعرفة مقاصدهم في عباراتهم، والله أعلم.

---

(١) أمثلة هذا في كتب الجرح والتعديل كثيرة، فمن ذلك: قول أبي عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه (يعني: محمّد بن عمرو الأنصاري)، قال: «كان يحيى بن سعيد يضعفه» «سؤالاته» (٣/ ٣٤٩). وقوله: «يضعفه» مجمل فسرتْه روايةُ عبدالله بن أحمد عن أبيه: «... كان يحيى بن سعيد يضعفه جداً». «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٢)، كما جاء تفسيره في رواية علي بن المديني: «سألت يحيى بن سعيد عن محمّد بن عمرو الأنصاري...؟ فضعّف الشّيخ جداً» «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١١٠).

وقول الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في«محمّد بن القاسم الأسدي»: «قد تكلّم فيه أحمد بن حنبل وضعفه» «سنن الترمذي» (١/ ١٩٢/ رقم٣٨٥)، وقوله هذا محتمل للكلام اليسير والتضعيف اليسير، لكن فسره قولُ الإمام النسائي: «ليس بثقة، كذّبه أحمد بن حنبل» انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٠٣)، فأفاد قولُ النسائي بأنّ كلام أحمد في محمّد بن القاسم شديد.

وما جاء في ترجمة «محمّد بن كثير بن أبي عطاء» قال البخاري: «ضعفه أحمد، وقال: «بعث إلى اليمن فأتي بكتاب بعدُ فأخذه فرواه» «التاريخ الكبير» (١/ ٢١٨) و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨). وتفسير قول البخاري: «ضعفه أحمد» جاء في رواية عبدالله بن أحمد حيث قال: «ذكر أبي محمّد بن كثير فضعفه جداً، وضعف حديثه عن معمر جداً، وقال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكرة» «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٣٣)، وانظر «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٩).

المبحث الثاني
تردد الأئمة في الاحتجاج بحديث الرّاوي
سببه ترددهم في شأنه

جاء في ترجمة «عمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبدالله بن العاص» (ت١١٨هـ) ما رواه أبو داود عن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ قال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا به، وإذا شاؤوا تركوه»[١].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ معلِّلاً هذا الصّنيع، ومُبيِّناً سببَه ـ: «هذا محمولٌ على أنّهم يتردّدون في الاحتجاج به، لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التَشَهّي»[٢].

وأشار أيضاً إلى هذا التّعليل في كتابه «ميزان الاعتدال»[٣] بقوله: «يعني: لتردّدهم في شأنه».

وقول الحافظ الذهبي: «في شأنه» أعمّ من أن يكون توثيقاً أو تضعيفاً، فقد يكون التردّد في شأن الرّاوي من جهة صحّة سماعه من شيخه، أو سماع شيخه ممن فوقه، وكذلك اختلافهم في قبول حديث المختلط والمدلّس.

وهذا حال كثيرٍ من رواة حديث الحسن، تتباين اجتهاد النقاد فيهم بل الناقد الواحد، كما أشار إلى ذلك الحافظ الذّهبيّ بقوله: «ثمَّ لا تطمع بأنّ للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديثٍ تردّد فيه الحفّاظ؛ هل هو حَسَن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيّر اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصّحة، ويوماً يصفه بالحُسْن، ولربما اسْتضعفه...»[٤].

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص ٢٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/١٦٨).

(٣) (٣/٢٦٤).

(٤) «الموقظة» (ص٢٠)، وانظر ما قاله الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/١٢٩)، و«توجيه النظر» (١/٣٥٨).

ويُلاحظ أنّ في كلام الحافظ الذّهبيّ السّابق الذكر ما يُفصح عن علّة هذا الصنيع، وهو قوله: «لا أنّهم يفعلون ذلك على سبيل التشهّي»، وهذا دفع لما قد يتوهمه من لم يُمعِن النّظر في تصرّفات القوم، ولم يُحِط بمسالكم بأنّ صنيعَهم هذا صادرٌ عن الهوى، أو اختلال المنهج؛ إذْ كيف تطيب نفس أحدهم بالاحتجاج بحديث راوٍ مّا في موضع، ثمّ يتنكب عنه في موضعٍ آخر، دون إبداء الفرق بين الحالتين، فظاهر هذا التّصرّف لا يستقيم في الميزان، إذ هو تفريق بين المتماثلين، وذلك معروف البطلان.

وفي الجملة، فإنّ في مراعاة هذه القاعدة فائدةَ توجيه تصرّفات الأئمّة، ممّا في ظاهره تدافعٌ وتناقضٌ بما يناسب حالهم من العلم والمعرفة والخبرة، ويتّفق مع ما تواتر عنهم من الورع، والنّصح لله ورسوله، ولجميع الأمّة.

المبحث الثالث
تفسير الجرح لمعرفة هل هو قادح أولاً ؟

المراد بتفسير الجرح: بيانُ سببه، والكشفُ عن علّته، والنّصُ على جهته؛ هل هو في العدالة أو في الضّبط[1].

ولقد كان لبيان سبب الجرح وتفسيره، أهميّةٌ قُصوى في علم الجرح والتّعديل؛ إذ به يُعرَف موضعُ الجرح من القَبول والرد، فإنّ مناهج الحفّاظ، والأئمّة النّقاد مختلفة في هذا ودقيقة، تحتاج إلى من يكشف خفاياها ويميط اللّثام عن زواياها.

ومن الاعتناء بقضية تفسير الجرح، وبيان وجه تعليله، تظهر قوتُّه في اقتضائه الجرحَ المحكيَّ أو ضعفُه في ذلك، فإن اقتضى السّببُ تليينَ الرّاوي أو تضعيفَه، ففي ذكره وإظهاره فائدةُ تقرير ضعفه وتحديد مرتبته، وإنْ لم

---

(١) انظر «ضوابط الجرح والتعديل» (ص ٣٧).

يقتضِ التَّليينَ لضعفه، أو عدم ثبوته، ففي ذكره وإبانته دفع ما قد يُتَوَهَّم من اقتضائه الجرحَ وإيجابِه، ولا سيما أن بعضهم ربما سمع في الرَّاوي أدنى مَغْمزٍ فيتوقَّف عن الاحتجاج بخبره، وإن لم يكن ما سمعه مُوجباً لردّ الحديث ولا مُسقطاً للعدالة[1].

كما أنّه قد يُطلِق أحدُهم الجرح، بناءً على أمرٍ اعتقده جرحاً وليس بجرحٍ في نفس الأمر[2]، ولا سيما إذا كان الإمام متَشَدِّداً، مُتَعَنِّتاً في جرح الرَّاوي بما لا يكون قدحاً عند غيره[3]، فبيانُ السّبب مزيلٌ لهذا الاحتمال، ومظهرٌ لكونه قادحاً أو غيرَ قادحٍ[4].

والنّاظر في كتب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في التّراجم والنّقد، يقف على قدرٍ كبيرٍ من أمثلة تفسير الجرح وبيان سببه، وهذا يدلّ على مدى رؤيته لأهميّة هذا المسلك، وفائدته للوصول إلى القول الفصل في الرَّاوي جرحاً أو تعديلاً.

وفيما يلي بعض الأمثلة في ذلك لتدلّ على ما ورائها[5]:

المثال الأول: قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في ترجمة «المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي» (توفي سنة بضع عشرة ومئة): «ثمّ إنّ شعبة ترك الرّواية عنه، لكونه سمع آلة الطَّرَب من بيته»[6].

وتعليلُ الحافظ الذّهبيّ هذا مرويٌّ عن شعبةَ نفسِه؛ فقد روى العُقيلي بسنده عن وهب بن جرير، عن شعبة قال: «أتيتُ منزلَ منهال بن عَمرو،

---

(١) انظر «الكفاية» (ص١٠٩).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص١١٧)، و «رفع الإشكال» (ص ٤٢)، و «فتح المغيث» (١/ ٣٢٨).

(٣) عقد الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ بابا في بعض أخبار من استُفْسِر في جرحه فَذَكَر ما لا يصلح جرحاً لتأكيد هذا القول، انظر «الكفاية» (ص١١٠).

(٤) انظر «فتح المغيث» (١/ ٣٢٨).

(٥) سيرد كثير منها في مباحث هذه الرسالة.

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨٤).

فسمعتُ منه صوتَ الطُّنبور[1]، فرجعت ولم أسأله»، قلت: «وهلاً سألته فعسى كان لا يَعلم»[2].

وروى الحافظ ابن عديّ ـ رحمه الله ـ بسنده عن يحيى بن سعيد قال: «أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً، فتركه، يعني الغناء»[3].

وفي هاتين الرّوايتين، دلالةٌ صريحةٌ على أنّ سبب ترك شعبة الرّوايةَ عن المنهال هو كونه سمع من بيته آلة الطَّرَب مصحوبةً بالغناء، وهذا هو تفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ فقد ذكر في النّص المنقول عنه من «سير أعلام النبلاء» «آلة الطَرَب»، وفي «ميزان الاعتدال» ذَكَرَ «الغناء» حيث يقول: «... ثمَّ في الآخِرِ ترك الرِّواية عنه شعبةُ فيما قيل، لأنّه سمع من بيته صوت غناء، وهذا لا يُوجب غمزَ الشّيخ»[4]، فكأنّه أراد المجموعَ منهما، فعبَّر في كِلاَ المصدَرَيْن بالواحد لاستلزامه الآخَرَ غالباً.

ويُلاحظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لما ذكر في كتابه «سير أعلام النبلاء» موقفَ شعبة من الرّواية عن المنهال، لم يُعَقِّبْه بشيءٍ يدلّ على قَبوله لهذا الجرح أوردَه إيّاه، بينما صرّح في «ميزان الاعتدال» ـ كما تقدّم النّقل عنه ـ برَدِّه لهذا الجرح، وأنّ سببه غيرُ كافٍ لترك الرّواية عن المنهال بن عَمرو وغَمْزِه، فقال: «وهذا لايوجب غَمْزَ الشّيخ»، ولعلّه اكتفى في «سير أعلام النبلاء» بذكر موقف شعبة دون التّعقيب عليه بصريح اللّفظ، لكون عدم التّعويل على مثل هذا السّبَبِ في التّجريح بَيِّناً، فاكتفى بخفيّ الإشارة عن صريح العبارة. والله أعلم.

وهذا التّفسير الذي أشار إليه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ مخالفٌ لتفسير ابن أبي حاتم حيث قال: «أخبرنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما

---

(١) الطنبور: آلة للعب واللهو. انظر «لسان العرب» (٤/ ٥٠٤)، و«تاج العروس» (٣/ ٣٦١) مادة (طنبر)، و«المعجم الوسيط» (٢/ ٥٦٧).

(٢) «الضعفاء» (٤/ ٢٣٧).

(٣) «الكامل» (٦/ ٣٣٠)، وانظر «تهذيب الكمال»(٢٨/ ٥٧١).

(٤) (٤/ ١٩٤).

كتب إلي، قال: سمعت أبي يقول: «ترك شعبةُ المنهال بن عمرو على عَمْدٍ»[1]. فقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ عَقِيَبه ـ : «لأنّه سمع من داره صوتَ قراءةٍ بالتّطريب»[2].

وهذا مخالفٌ لحكاية شعبةَ نفسِه المتقدمة، ولذلك لما حكى الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذا التّفسير عن ابن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ تعقّبه بقوله: «كذا قال!» مستنكراً هذا التعليل، ثمّ عارضه بما رواه وهب بن جرير عن شعبة[3].

ووجه كون هذا السّبب لا يُوجب غمزَ الرّاوي به، فضلاً عن أنْ يُوجب تركَ الرّوايةِ عنه هو أنّه يحتمل أن يكون مذهبُ المنهال بن عمرو التّوسُّعَ في إباحة الغناء والمعازف، وإن كان الصّواب في خلافه، كما يحتمل أن يكون النّهي عن الغناء والمعازف، ودليلُ تحريمهما لم يَبْلغه، ولذلك اعترض وهب بن جرير على شعبة بقوله: «وهلاّ سألته فعسى كان لا يعلم»، قال الحافظ ابن حجر: «وهذا اعتراضٌ صحيحٌ فإنّ هذا لا يُوجب قدحاً في المنهال»[4].

---

(١) انظر رواية عبدالله هذه في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٧).
(٢) «الجرح و التعديل»(٨/ ٣٥٧).
(٣) «هدي الساري» (ص ٤٤٦)، ثمّ عاد هو إلى ما استنكره على ابن أبي حاتم عند توجيهه لموقف المغيرة بن مقسم من المنهال، ونهيه الأعمش عن الرّواية عنه، فقال الحافظ بعد أن ضعّف هذه الرّواية ـ : «ولوصحّت فإنما كره منه مغيرة ما كره منه شعبة، من القراءة بالتّطريب»، ثمّ علّل توجيهه بقوله: «لأنّ جريراً حكى عن مغيرة أنّه قال: «كان المنهال حَسَنَ الصوت، وكان له لحن يقال له: «وزن سبعة». «هدي الساري» (ص٤٤٦)، وهذه الرّواية مع كونها لا تصح لأنها من رواية محمّد بن حميد الرازي، وهو ضعيف عند ابن حجر نفسه كما في «تقريب التهذيب» (ص ٤٧٥)، فإنّها لا تدل على القراءة بالتطريب ؛ لأنه يصح أن يقال للمُغَنّي: «حسن الصوت»، ويؤيد كونه أراد الغناء، قولُه في الرواية نفسها: «وكان له لحن يقال له: وزن سبعة» فإن الوزن إنما يطلق على الشّعر والغناء لا القراءة كما هو معروف. ولم يظهر لي وجه عَود الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى التّعويل على هذا التفسير بعد استنكاره السّابق، والله أعلم.
(٤) «هدي الساري» (ص٤٤٦).

كما يحتمل قولُ وهب بن جرير: (فعسى كان لا يعلم) احتمالَيْن آخرين:

أ ـ أنّه لا يعلم بوجود ذلك الصّوت في بيته، لأنّه من فعل غيره.

ب ـ أو لا يعلم أنّه في بيته، بل ظنّه في بيت غيره.

ومع وُرود هذه الاحتمالات، فلا معنى لغمز الرَّاوي بهذا السّبب، والله أعلم.

المثال الثاني: في ترجمة «مكحول الشاميّ أبي عبدالله الدمشقي» (ت ١١٣)، حكى الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قولَ أبي عُبيد مولى سليمان: «ما سمعت رجاء يَلعن أحداً إلاّ رجلين، يزيدَ بن المهلب، ومكحول الشاميّ»[(١)] فقال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه: «أظنّه لأجل القدر»[(٢)].

وقال في «تاريخ الإسلام»[(٣)]: «لعنه لكلامه في القدر».

وهذا من الحافظ الذّهبيّ تفسيرٌ وبيانٌ لعلّة اللّعن، وهي مأخوذة ممّا حكاه إبراهيم بن أبي عَبْلة، قال: «وقف رجاء بن حَيْوَة على مكحول، وأنا معه فقال: «يا مكحول بلغني أنّك تكلّمت في شيءٍ من القدر، والله لو أعلم ذلك لكنت صاحبَك من بين النّاس»، فقال مكحول: «لا والله، أصلحك الله ما ذاك من شأني، ولا قولي» أو نحو ذلك[(٤)].

وقد كان ما بين رجاء بن حيوة وبين مكحول، مثلُ ما بين الأقران من التّنافس والتّنابذ، فقد حكى رجاء بن أبي سلمة، عن مكحول أنّه قال: «ما زلت مُضْطَلعاً على من ناوأني حتى عاونهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنّه سيد أهل الشّام في أنفسهم»[(٥)].

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ ص٤٨١).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٥) «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤).

وفي رواية عنه: «ما زلت مستقلاً بمن بغاني، حتى أعانهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنّه رجلُ أهل الشّام في أنفسهم»[1].

وعلَّق الحافظ الذّهبيّ على هذه الرّواية قائلاً: «كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينالُ بعضُهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان فلا يُلْتَفت إلى قولِ أحدٍ منهما في الآخَر»[2].

ومن الملاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ في (السِّير) لم يجزم بالعلّة الأولى، بل قال: «أظنّه...»، لاحتمال أن تكون العلّة هذا الذي بينهما من كلام الأقران بعضهم في بعض.

ويكشف لنا هذا البيان لعلّة الجرح أنّه سببٌ غيرُ كافٍ للطّعن في عدالة هذا الإمام، لأنّه إن كان هو اعتقاد مكحول بدعةَ القدر؛ فقد روى أبو زرعة الدّمشقي بسنده، عن أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز أنّه قال: «لم يكن مكحول قدرياً»[3].

وقولُ سعيد بن عبد العزيز هذا يحتمل معنيين:

١ ـ أن يكون مكحول اعتقد بدعةَ القدر مدّةً ثمّ رجع عنها، فأخبر سعيدٌ بما آل إليه أمرُ مكحولٍ بعد، ويدلّ على ذلك:

أ ـ ما رواه أبو بكر بن أبي خيثمة، عن الإمام يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ قال: «كان مكحول قدرياً ثمّ رجع»[4].

ب ـ وتفسير الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لقول الإمام الأوزاعي

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٣٠)، و«تاريخ دمشق» (٦/ ٢٣٤)، و «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦٨)، ووقع فيه تحريف. وانظر «تهذيب الكمال» (٩/ ١٥٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٥٨).

(٣) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٣٠)، وانظر أيضاً «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥).

(٤) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، ونسبه المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٢٦) إلى يحيى بن سعيد القطان، لكن ذكره ابن حجر على الصواب في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٩٣). والله أعلم.

رحمه الله: «لم يبلغنا أنّ أحداً من التّابعين تكلّم في القدر إلاّ هذين الرّجلين؛ الحسن ومكحول، فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل»[١].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ عقبه ـ : «يعني رجعا عن ذلك»[٢].

٢ ـ أنّه لم يعتقد بدعة القدر أصلاً، وإنما هو قولٌ نُسِب إليه، وفُهِم من كلامه، ويدلّ على هذا الاحتمال قولُه لرجاء ـ لما سأله عمّا بلغه عنه من القول بالقدر: «لا والله، أصلحك الله، ما ذاك من شأني، ولا قولي»[٣].

وهذا هو الراجح؛ فقد قال إبراهيم بن مروان، قال أبي: قلت لسعيد بن عبد العزيز: «يا أبا محمد، إنّ النّاس يتّهمون مكحولاً بالقدر» فقال: «كَذَبوا لم يكن مكحول بقدري»[٤].

ويتأيّد هذا ـ والله أعلم ـ من وجوه:

أولاً: أنّ مكحولاً نَفَى عن نفسه ما اتُّهم به، فعلينا قَبُولُ خبره، وتصديقُه فيه لصدقه وإمامته.

ثانياً: قولُ الإمام الأوزاعي ـ رحمه الله: «فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطلٌ». وقوله أيضا: «لا نعلم أحد من أهل العلم نسب إلى هذا الرأي إلا الحسن ومكحول فلم يثبت ذلك عنهما»[٥].

وهذا صريحٌ في نَفْي بدعة القدر عنه، والأوزاعي إمامٌ كان معه في بلدٍ واحد.

ثالثاً: قول الإمام أبي داود: سألت أحمد: «هل أنكر أهل النّظر على

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٧٢).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٩).
(٣) انظر (ص١٢٧).
(٤) «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٧٥).
(٥) «المصدر نفسه» (١٧/ ١٧٥).

مكحولٍ شيئاً؟»، قال: «أنكروا عليه مجالسةَ غيلان، ورموه به فبرَّأ نفسَه بأن نحّاه»[(١)].

وهذا يُفيد أنّ من رمى مكحولاً ببدعة القدر، إنما توَهَّم ذلك فيه لمجالسته غيلان الدِّمشقي رأسَ بدعة القدر، فبرَّأ مكحولٌ نفسَه منه.

والحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ لم يجزم به في (السير) بل قال: «أظنّه...» ممّا يدلّ على عدم القطع بثبوته، ولذلك حكاه في كتابه «ميزان الاعتدال»[(٢)] بصيغة التّمريض للدّلالة على لينه، فقال: «... وقد رُمِيَ بالقدر فالله أعلم»، ثمَّ إنّه أيضاً أغفل ذكر هذه التّهمة في كتابيه «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»[(٣)]، و«من تكلم فيه وهو موثق»[(٤)].

وكذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ مع شدّة تحرّيه في تلخيص كلام الأئمّة النّقاد في الرَّاوي في كتابه «تقريب التهذيب»[(٥)]، لم يذكر ذلك عن مكحول، وإنما اقتصر على قوله: «ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور».

المثال الثالث: وفي ترجمة «أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة القرشي المدني» (ت ٢٤٢) قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: «خرجنا في سنة تسع عشرة ومئتين إلى مكة، فقلت لأبي: عمن أكتب؟ فقال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت»[(٦)].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ ملتمساً سببَ هذا التَّضعيف في حقّ هذا الإمام

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٧).
(٢) (٤/ ١٧٧).
(٣) (٢/ ٢٩١).
(٤) (ص١٨١).
(٥) (ص ٥٤٥).
(٦) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (ج٣/ اللوحة: ١٥١/ ب).

الثّقة ـ : «أظنّه نهاه عنه لدخوله في القضاء والمظالم، وإلاّ فهو ثقةٌ نادر الغلط، كبير الشّأن»[1].

وهذا الالتماس جوابٌ عمّا استشكلَ معناه في كتابه «ميزان الاعتدال»[2]، حيث قال: «ثقة حجة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد «لا تكتب عن أبي مُصعب واكتب عمّن شئت؟»».

لكن القاضي عياض قد نصّ على سببٍ آخر وهو الميل إلى الرّأي، فقال: «وإنما قال ذلك لأنّ أبا مصعب كان يميل إلى الرّأي، وأبو خيثمة من أهل الحديث، وممّن يُنافر ذلك، فلذلك نهى عنه، وإلاّ فهو ثقةٌ ولا نعلم أحداً ذكره إلاّ بخير»[3].

وأمّا الحافظُ ابن حجر، فجمع بين الاحتمالين فقال: «ويحتمل أن يكون مرادُ أبي خيثمة دخولَه في القضاء، أو إكثارَه من الفتوى بالرّأي»[4].

ومأخذ تفسير الحافظ الذّهبيّ والتماسه قول الزّبير بن بكّار ـ رحمه الله: «مات وهو فقيه المدينة غير مدافع، ولاّه القضاء عبيد الله بن الحسن بعد أن كان على شرطته»[5].

ومثلُه قولُ أبي عبدالله المصعب بن عبدالله الزّبيري ـ رحمه الله: «. . . وولاّه عبيد الله بن الحسن بن عبيد الله بن العبّاس بن عليّ بن أبي طالب قضاءَ المدينة، إذْ كان عبيدُ الله والياً للمأمون، . . .» إلى أن قال: «ويُعرَف

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٧).

(٢) (١/ ٨٤).

(٣) «ترتيب المدارك» (٣/ ٣٦٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٨).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٧)، و«التحفة اللطيفة» (١/ ٢١١).

أحمد ابن أبي بكر بكنيته «أبي مصعب» وهو حيّ اليوم، وهو فقيه أهل المدينة اليوم»[١].

ويُلاحَظ أنّ الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يستوحي بيانَه، لسبب جرح الرّاوي من أقوال النّقاد فيه وبيانهم حالَه.

فأحياناً قد يكون السّببُ الواحدُ هو المقتضي لتليين الرّاوي أو الكلام فيه، كما هو الشّأن في ترجمة أبي مصعب الزّهري ومكحول الشامي، والمنهال بن عمرو.

وقد يكون أكثر من ذلك، فيؤخذ ذلك من مجموع الرّوايات الواردة بتفصيل أحوالِه.

وفي ذلك كلّه إيقافٌ للنّاقد على أنّ صواب الحكم على الرّاوي جرحاً وتعديلاً، لا يمكن إلا بعد الاطلاع على أقوال النّقاد فيه، جمعاً وموازنة، لتكون النّتيجة الحاصلة صحيحة.

وممّا يجعل اهتمام الحافظ الذّهبيّ بقضية تفسير الجرح واعتنائه ببيان سببه بالغاً، كونُه لا يَقبل الجرح المبهم في مقابل التّوثيق المعتبر، وأمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ في ترجمة «كامل بن طلحة الجحدري البصريّ» (ت ٢٣١هـ) وثّقه الإمام أحمد في رواية[٢]، وكذلك الدّارقطني[٣]. وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[٤]، وفي رواية عن أبي داود عن الإمام أحمد: «حديثُه حديثٌ مقارب»[٥]، ورواية أحمد بن أصرم عنه مثلها[٦].

---

(١) «كتاب نسب قريش» (ص٢٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٧).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٩٩).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢).

(٥) «سؤالات أبي داود» (ص ٣٧٢).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٢/الورقة ٢٢) ووقع في المطبوع أحمد بن لهيعة، وهو تحريف.

وأمّا أبو داود فقد سأله أبو عبيد الآجرّي، عن كامل بن طلحة، قال: «رميتُ بكتبه»[١].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «هو صدوق إن شاء الله، وما أدري وجهَ قول أبي داود: «رميت بكتبه»، ولا ريب أنّ له عن ابن لهيعة ما يُنكر، ولا يُتابَع عليه، فلعلّه حَفِظَه»[٢].

٢ - وفي ترجمة «عليّ بن معبد بن نوح المصريّ الصغير البغداديّ» (ت ٢٥٩) قال فيه أحمد بن عبدالله العجلي: «ثقة صاحب سنة»[٣] وقال ابن أبي حاتم: «كتبنا شيئاً من حديثه بمكّة... وكان صدوقاً»[٤]، وقال ابن حِبَّان: «مستقيم الحديث»[٥].

وأمّا أبو بكر الجعابي فقال فيه: «... عند علي عجائب»[٦]. فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ بقوله: «قول أبي بكر «عنده عجائب» عبارةٌ محتمِلةٌ للتّليين، فلا تُقبل إلا مفسَّرة، والرّجل ثقة صادق، صاحب حديث، ولكنّه يأتي بالغرائب عمّن يحتملها»[٧].

---

(١) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٤/ ٢٤٠)، وفي المخطوط (٥/ ٢٥/أ) والمطبوع بتحقيق البستوي (٢/ ١٢٣): «رضيت». والأولى (رميت) لوروده هكذا في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٧)، و«تهذيب الكمال» (الورقة ٣/ ١١٤١)، والمطبوع (٢٤/ ٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٠٠)، وغيرها، والنسخة الخطية لكتاب سؤالات الآجري كثيرة التصحيف، والأخطاء كما نبه على ذلك عبد العزيز بن أحمد آل عبد القادر، في تحقيقه للكتاب (المقدمة ص٧٨)، وانظر تعليق البستوي في تحقيقه للكتاب.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٠٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، و«تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٤)، ولم ترد عبارة (ثقة) في المطبوع من كتاب «الثقات» (٢/ ١٥٨) وإنما فيه: «سكن مصر، صاحب سنة».

(٤) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٥).

(٥) «الثقات» (٨/ ٤٧٢).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٤٥).

(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٣٤).

٣ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن الحسين أبي الرّضا بن الخَصِيب القرشيّ الدمشقيّ» (ت٦٠١هـ) قال الحافظ الذّهبي: «وثّقه بعضُهم، وضَعّفه ابن خليل وما فَسَّر»[١].

المبحث الرابع
الاستدلال برواية الرّاوي على ضعفه:

في ترجمة «منصور بن عمّار بن كثير السُّلَمي الخُراسانيّ» (توفي في حدود المئتين)[٢]، قال فيه أبو حاتم: «ليس بالقويّ»[٣]، وقال العقيلي: «لا يُقيمُ الحديثَ، وكان فيه تَجَهُّمٌ من مذهب جهم»[٤]، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»[٥]، وقال الدّارقطني: «يحدِّث عن الضّعفاء، وله أحاديث لا يُتَابع عليه»[٦].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وساق ابن عدي مناكير لمنصور

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢١/٤٤٣)، قال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٠١ ـ ٦١٠هـ ص ٩٥ ـ تحقيق د. بشار عواد): «قال يوسف بن خليل: «كان ضعيفاً»، وقال غيره: «كان ثقة عالماً»». وقد أبهم اسم الموثِّق في المصدرين كليهما، ولم أقف عليه.

ونظير ما تقدم من رد الذّهبيّ للجرح المبهم في مقابل توثيق معتبر ما جاء في ترجمة «مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة» قال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي، فقال: «صدوق صالح الحديث» «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٦)، فقال الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص٣٦٠): «ذكره ابن أبي حاتم، وقال: أبو الفتح الأزدي: «يتكلّمون فيه»، ثمّ عقّبه بقوله: «هذا غير مفسَّر فلا يضرّ».

(٢) قال فيه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٨٧): «وإليه كان المنتهى في بلاغة الوعظ، وترقيق القلوب، وتحريك الهمم، وَعَظَ ببغداد، والشام، ومصر، وبَعُدَ صِيته، واشتهر اسمه».

(٣) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٦).

(٤) «الضعفاء» (٤/ ١٩٣).

(٥) «الكامل» (٦/ ٣٩٣).

(٦) «سؤالات السّلمي» (ص٢٨٤).

تَقضي بأنّه واهٍ جداً»[1]. وذكر نحو ذلك في «ميزان الاعتدال»[2] فقال: «وساق له ابنُ عدي أحاديث تدلّ على أنّه واهٍ في الحديث».

وهذا منه تضعيفٌ شديدٌ في حقّ منصور، استند فيه إلى مروياته المنكرة، التي ساقها ابن عديّ ـ رحمه الله ـ في ترجمته للاستدلال بها على ضعفه[3].

وهذا هو منهجُ الاستدلال بمرويّات الرّاوي للحكم عليه بما يُبَيِّن مرتبتَه، ولا سيما إذاً كان مجهولاً، أو اضطربت فيه أقوالُ النّقاد، ولم يتمكّن النّاقد من ترجيح جانبٍ منها إلاّ بالاعتماد على كشف مرويّاته، وسبرها لتدلّه على استقامة ضبطه أو لينه.

وقد سار الحافظ الذّهبيّ على هذا المنهج في نقده لغير واحدٍ من الرّواة في كتبه الأخرى[4]، وذلك لأنّ كلامَ النّقاد في الرّجال لم يقتصر على

(1) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٩٥).
(2) (٤/ ١٨٨).
(3) انظر «الكامل» (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥).
(4) من أمثلة ذلك في التوثيق:
- قال في (حوادث ووفيات سنة ٤٠١ ـ ٤١٠هـ ص ١٦٠) ترجمة «عبد الرحمٰن بن عمر بن إبراهيم الهمذاني» (ت٤٠٧هـ): «وحديثه يدلّ على الصدق».

ومن أمثلته في التجريح:
- قال في «ميزان الاعتدال» ترجمة «هلال بن عبد الرحمٰن الحنفي»: «الضعف لائح على أحاديثه فليترك».
- في ترجمة «مسلم بن خالد بن قرقرة القرشي الزنجي» (ت ١٨٠هـ) قال في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٧٧): «بعض النقاد يُرَقِّي حديث مسلم إلى درجة الحسن»، وأفصح بمرتبته عنده، ومُدرَك حكمِه عليه في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٠٣) فقال ـ بعد أن ساق جملة من أحاديثه: «فهذه الأحاديث وأمثالها تُرَدُّ بها قوةُ الرّجل ويُضَعّف».

وفي ترجمة «عبدالله بن داود الواسطي التمار» قال فيه ابن عدي: «وهو ممّن لابأس به إن شاء الله» «الكامل» (٤/ ٢٤٤)، فرده الذّهبيّ بقوله: «بل كلّ البأس به، ورواياته تشهد بصحّة ذلك، وقد قال فيه البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلاّ فيمن يتهمه غالباً» ثمّ ساق له حديثاً واحداً من أباطيله. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦)، وانظر «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٢). =

من عاصروه وعرفوا أحوالَه عن كَثَب، بل قد يتكلّم إمام فيمن تقدّمه بسنواتٍ كثيرة، بناءً على ما تحصّل لديْه من حديث هذا الرّاوي، وما بلغَه من خبره. والدّلالة القويّة على حكمه له أو عليه مبنيّةٌ على استقراء مرويّاته وسبره لأحاديثه، فيحكم عليه جرحاً أو تعديلاً، تبعاً لاستقامتها وموافقتها أحاديث الثّقات أو اضطرابها ومباينتها روايات الأثبات.

وهذا المنهج سار على مِدْرَجته كثيرٌ من أئمّة الجرح والتّعديل[1]، وتظهر صورتُه بوضوح في «كتاب المجروحين» لابن حِبّان البستي، و«الكامل في ضعفاء الرّجال» لأبي أحمد بن عدي.

المبحث الخامس
من كثر خطؤه لا يوصف بكونه صدوقاً

جاء في ترجمة «عُمَرَ بْنِ شَبِيبٍ المُسْلي المَذْحِجِيّ الكوفيّ» (ت٢٠٢هـ) قولُ ابن حِبّان فيه: «كان صدوقاً لكنّه يخطئ كثيراً على قلّة روايته»[2].

فتعقّبه الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ بقوله: «هذا فيه تناقض، فالصّدوق لا يكثر خطؤُه، والكثير الخطأ مع القلّة هو المتروك»[3].

ولعلّ وجهَ هذا التّعقيب: أنّ الرّاوي إمّا أن تُوجَد فيه من صفات

= ● وفي «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٠٥) ترجمة «جعفر بن حميد الأنصاري» ذَكَر له حديثاً عن جدّه لأمّه عمران بن أبان المدني، ثمّ قال ـ عقبه ـ : «وعمران بن أبان لا يُدرَى من هو، والحديث إنما دلّنا على ضعفه».

● وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٢١) ترجمة «الحسن بن محمد ابن أخي أبي طاهر النسابة» (ت٣٥٨): «روى بِقِلّة حياءٍ عن الدبري، عن عبد الرزاق بإسناد كالشمس: «عليٌّ خير البشر». وعن الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن محمّد، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذرّ مرفوعاً: «علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم الدين»، ثمّ قال الذّهبي: «فهذان دالاّن على كذبه، وعلى رفضه، عفا الله عنه».

(١) انظر «التنكيل» (١/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٢) انظر «كتاب المجروحين» (٢/ ٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٢٩).

القَبول أعلاها، فيوصف عند ذلك بأنّه ثقة مطلقاً، دون ذكر وصفٍ آخر يفيد وقوعَ الخطأ في بعض مروياته، وإن كان ذلك لا يسلم منه أحد[1]، إلا أنّه نادرٌ في حقّه، والنَّادر لا حكم له.

وإنما يُنَصُّ على خطأ من هذه حاله أحياناً لأحد أمرين:

أ ـ لبيان أنّ غيره ممن شاركه في هذا الوصف أرجحُ منه وأقوى عند التَّعارض.

ب ـ أو لتحديد جهة خطئه، كالثِّقة الذي يخطئ في أحاديث شيخٍ معيّن، أو رواية أهل بلدٍ معيَّن.

وتتفاوت مراتبُ الثِّقات حسب كثرة أحاديث الرَّاوي، ونسبةِ الخطأ فيها؛ فمن أكثر الرِّواية وقلّ خطؤه أو عزَّ وجودُه فهو في أعلى مراتب الثِّقة، كالإمام مالك، وشعبة، والسُّفيانين، وأمثال هؤلاء، ثمَّ من دونهم في الكثرة وقلّة الخطأ، وهكذا[2].

وإمّا أن يكون الرَّاوي ضبطَ أكثرَ أحاديثه، وأخطأ في بعضها، بحيث حصل عنده من الخطأ ما أوجب نزولَه عن رتبة الثِّقة إلى رتبة الصَّدوق، فوصفه بالصّدوق يستلزم حُصولَ الخطأ في مرويَّاته، فمن اقتصر عليه دون إضافةِ وصفٍ آخر يُشعر بخطئه، فلأنّه رأى أنْ لا ضرورةَ من ذكر اللاَّزم مع ملزومه.

وإمّا أنْ يتساوى جانبا احتمال الخطأ والصَّواب في حديثه، أو يترجّح جانبُ الخطأ على الصَّواب، فيَنُصُّ النّاقد بما يفيد بيانَ حاله، نحو قولهم: «فلان سيّء الحفظ»، أو «ليس بالقوي»، أو«ضعيف»، أو «لا يحتجّ به»، وأمثال هذه العبارات، ثمَّ قد يتدنَّى الرَّاوي حتى يصيرَ إلى أردأ مراتب الجرح، بحيث يَقْوَى في نفس النَّاقد الظنّ القريب من القطع ببطلان حديثه ووهائه.

---

(١) انظر ما يأتي في ضابط (ليس من شرط الثقة ألا يخطئ).

(٢) انظر ما يأتي في ضابط (تفاوت الثقات).

وحيث قُرِنَ وصفُ «الثِّقة» أو«الصّدوق» مع مثل تلك العبارات، فهو محمولٌ على العدالة فقط دون الضّبط[1]، ويمكن حمل كلام ابن حبان على هذا. ونصُّ عبارته كما في «كتاب المجروحين»[2]: «كان شيخاً صالحاً، صدوقاً، ولكنّه كان يخطئ كثيراً حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد على قلّة روايته».

وقرينة حمل كلامه على العدالة فقط دون الضّبط ما يأتي:

١ ـ قوله: «كان شيخاً صالحاً، صدوقاً...» يدلّ على الصّلاح في الدّين والنّزاهة في العدالة، فقَرَنَ بذلك وصفَ الصّدوق ليُؤَكِّد هذا المعنى ويدلَّ عليه.

٢ ـ قوله: «حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به إذا انفرد...» صريحٌ في أنّه لم يقصد بقوله فيه: «صدوقاً» التّوثيقَ من ناحية الضّبط، إذ لو كان كذلك لكان الاحتجاج به في حال الانفراد سائغاً كغيره من أصحاب هذه الرّتبة، ولا يحتاج في الأصل إلى ما يَعضده ويقوّي الاعتبارَ به.

٣ ـ أنّ ابن حِبَّان ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الرَّاوي في كتابه «المجروحين» الخاصّ بضعفاء الرّواة عنده، ولو أراد بوصفه الصّدوق توثيقه من جهة ضبطه أيضاً لما خرّجه في هذا الكتاب، بل يكون موضعُه عنده كتابَه الآخر «الثقات»، فدلّ تصرّفه هذا على الحمل المذكور. والله أعلم.

ثمّ إنّ الذّهبيّ نفسَه قد وقع في قريب من هذا الأمر الذي انتقد ابن حِبّان لأجله، وهو وَضْعُ المكثر في الخطأ في أدنى مراتب التوثيق عنده، فقال في كتابه «ميزان الاعتدال»[3]، ترجمة «عمر بن جعفر البصريّ»: «وكان صدوقاً إن شاء الله... وله خطأٌ وأوهام، وقد كان الدّارقطني يتتبّع خطأه

---

(١) انظر كلام العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٩).

(٢) (٢/ ٩٠).

(٣) (٣/ ١٨٤).

فيما انتقاه على أبي بكر خاصّة[1]، ورتّب ذلك في كراريس، وذلك يدلّ على تغفيله وضعفه، لكثرة ذلك».

وفي الجملة؛ فإنّ القاعدة التي ذكرها الحافظ الذّهبيّ صحيحة، ولكن تطبيقها على هذا المثال المحتفّ بهذه القرائن محلّ نظر. والله أعلم.

المبحث السادس
الكشف عن معتقد الرجل
من خلال مصنَّفه

إنّ لسلامة المعتقد أهميةً بالغةً في علم أصول الحديث، وتراجم الرّجال، فهي بابٌ عظيمٌ للعدالة، ومدخلٌ جليلٌ للنّزاهة في الدّيانة، ولها تأثيرٌ كبيرٌ في حال الرّجل وقَالِه، فَتَحْمِلُه على استقامة الحال، وتَدْفعه إلى صدق المقال، أو العكس، وأقلّ أحوال مَن ساءت ظنون الناس في معتقده أن يُوجِبَ ذلك التردّدَ في شأنه، أو التّوقف في قبوله عند بعض العلماء، ولهذا حرص الأئمّة النّقاد على التنبيه إلى ما كانت عليه حالُ المرء من سلامة المعتقد، واتّباع السّنّة، كما درجوا على كشف أحوال أهل البدع والأهواء للتحرّز منهم، وأخذ الحيطة ممّا يتفردون به، فكلام الأئمّة في هذا الباب مستفيضٌ جداً في كتب التراجم وعلم مصطلح الحديث.

ومن ثَمَّ كان من دأب الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ التّنبيه على حال الرّجل في دينه ومعتقده، من حيث السّلامةُ أو عكسُها، وذلك بطريقتين:

الأولى: النّقل عمّن عاصروا الرّجل وغيرهم، من الذين عرفوا حاله، ونصّوا على عقيدته.

الثانية: الاعتماد على مصنّفاته، والاستناد إلى ما كتبه يراعُه.

أمّا الطريقة الأولى فشهرتها واستفاضتها تغني عن ذكر الأمثلة عليها.

---

(١) لعله أبو بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي صاحب (الغيلانيات) المتوفى سنة ٣٥٤هـ.

وأمّا الثانية فمن الأمثلة عليها:

١ ـ قوله في ترجمة «أبي الحسن علي بن الحسين المسعودي» (ت ٣٤٥هـ): «وكان أخبارياً، صاحبَ مُلَح، وغرائب، وعجائب، وفنون، وكان معتزلياً»[١].

ونصَّ في «تاريخ الإسلام»[٢] على مُدْرَكِ حكمه عليه بالاعتزال، فقال: «وكان معتزلياً، ذَكَرَ غيرَ واحدٍ من المعتزلة، ويقول فيه: «كان من أهل العدل»»[٣].

٢ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن علي الحنفي الرازي» (ت ٣٧٠هـ): «وقيل: كان يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدلّ على ذلك، في رؤية الله وفي غيرها، نسأل الله السّلامة»[٤].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وكان يميل إلى الاعتزال وفي تصانيفه ما يدل على ذلك في مسألة الرؤية وغيرها».

٣ ـ وقوله في ترجمة «سبط ابن الجوزي يوسف بن قُزْغْلِي بن عبدالله

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/٥٦٩).

(٢) (حوادث ووفيات سنة ٣٤١ ـ ٣٥٠هـ ص ٣٤١).

(٣) وانظر كتابه «مروج الذهب» ٣/٣١٤، ٤/٦٦، ١٠٣، ٣١٨)، قال في ابن أبي دؤاد: «وكان ممن أجرى الله الخير على يديه، على ما اشتهر من أمره، وسهّل الله سبيله إليه، وحبّب إليه المعروف وفعله» «مروج الذهب» (٤/٩٧) وانظر ما كتبه حول وفاة الإمام أحمد بن حنبل (٤/١٠٢ ـ ١٠٣).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «منهاج السنة» (٤/٨٤) ـ وهو في صدد ردّ حكايةٍ باطلة ذكرها ابن المطهر الحِلّي نقلاً عن المسعودي ـ : «وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى، فكيف يُوثَق بحكايةٍ منقطعةِ الإسناد في كتابٍ قد عُرف بكثرة الكذب».
وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في «لسان الميزان» (٤/٢٢٥): «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً...».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٣٤١).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص٤٣٢).

التركي البغدادي» (ت ٦٥٤هـ): «وصنّف تاريخ «مرآة الزّمان»، وأشياء، ورأيت له مصنّفاً يدلّ على تشيُّعه[(١)]»[(٢)].

وقال في «ميزان الاعتدال»[(٣)]: «وألف كتاب «مرآة الزمان»، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقةٍ فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثمّ إنّه ترفّض وله مؤلَّف في ذلك، نسأل الله العافية».

لكن العلامة المعلِّمي ـ رحمه الله ـ يرى أنّ الرَّفض ليس اعتقاد سبط ابن الجوزي في الباطن، وإنما جرَّه إليه حبُّ الدنيا والتَّقرُّبُ إلى أصحابها، فقال ـ بعد أن نقل كلام الحافظ الذّهبيّ فيه ـ : «... وكذلك لا يظهر منها[(٤)] أنّه رافضي، فكأنّه إنما ألّف كتابَه في الترفض تقرُّباً إلى بعض الرّافضة من أصحاب الدّنيا»[(٥)].

وقد أفصح شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بهذا المعنى، حيث قال عنه: «هذا الرّجل يَذكر في مصنّفاته أنواعاً من الغثّ والسّمين، ويحتجّ في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يُصَنِّف بحسب مقاصد النّاس: يصنِّف للشّيعة ما يناسبهم ليُعَوِّضوه بذلك، ويصنّف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لِيَنالَ بذلك أغراضَه، فكانت طريقته طريقةَ الواعظ الذي

---

(١) لسبط ابن الجوزي:
«تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة» وهو في مناقب علي بن أبي طالب وسائر الأئمة، طبع في طهران سنة ١٢٨٥هـ، وفي النجف سنة١٣٦٩هـ، في المطبعة العلمية، وفي النجف أيضاً سنة ١٩٦٤هـ في المطبعة الحيدرية، انظر: «ذخائر التراث العربي الإسلامي» لعبد الجبار عبد الرحمٰن (١/ ٥٦٠)، و«المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» جمع محمد عيسى صالحية (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
وله أيضاً: «رياض الأفهام في فضائل أهل البيت» ذكره السلامي في «تاريخ علماء بغداد» وأنه رآه ووجد فيه تشيعاً واضحاً. انظر: مقدمة «تحقيق مرآة الزمان» لمسفر الغامدي (ص٥٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٩٧).

(٣) (٤/ ٤٧١).

(٤) يعني: (مرآة الزمان).

(٥) «التنكيل» (١/ ١٣٦).

قيل له: ما مذهبك؟ قال: في أيّ مدينة؟ ولهذا يُوجَد في بعض كتبه ثلبُ الخلفاء الرّاشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم لأجل مذاهبَ مَن قَصَد بذلك من الشّيعة، ويُوجد في بعضها تعظيمُ الخلفاء الرّاشدين وغيرهم»[1].

٤ ـ وقوله في ترجمة «أبي عبدالله محمَّد بن عبدالله الأبار» (ت ٦٥٨هـ): «وقد رأيت لأبي عبدالله الأبار جزءاً سمّاه (دُرَر السِّمْط في خبر السِّبْط عليه السّلام)، يعني الحسين، بإنشاءٍ بديعٍ يدلّ على تشيّع فيه ظاهر؛ لأنّه يصف علياً رضي الله عنه بالوصيّ، وينالُ مِنْ معاوية وآله»[2].

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٩٧ ـ ٩٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩). ومن شواهد ذلك:
قوله في كتابه هذا «درر السِّمط» (الورقة ٦١) في وصف علي ـ رضي الله عنه ـ: «سيد الأوصياء»، وقوله في (الورقة ٣٠) ـ وهو يصف فاطمة رضي الله عنها ـ: «لا تجد لها شيئاً شبيهاً، نثرة النبي، وطلة الوصي. . .»، وقوله في (الورقة ٦٨): «اقتسم السبطان ـ على رغم أنف الشيطان ـ خَلْقَ جدهما النبي، وخُلُقَ أبيهما الوصيّ. . .»، ويقول ـ في مدح علي وذم معاوية رضي الله عنهما ـ: «كان صفر اليدين من البيضاء والصفراء، وبجلالة لا حيلة معها في إهداء الحلة السيراء، فصاهره الشارع وخالله، وقال في معاوية: صعلوك لا مال له، نرفع درجات من نشاء». وانظر أيضاً (الورقة ٦٢). وقال في مدح علي والتعريض بالشيخين ـ رضي الله عنهم ـ (الورقة ٤٠ ـ ٤١): «كان ثاني خديجة في الإيمان، وأول الذكور أسلم وجهه للرحمٰن، قَبِل ما سُنَّ قبل سِنِّ الخطاب، ولم تكن هذه السابقة لابن أبي قحافة وابن الخطاب». وانظر ذمه لبني أمية في (الورقة ١٣ ـ ١٤، ٦٩)، ومدحه للعلوية في (الورقة ١ ـ ٢، ١٥ ـ ١٦).
ـ نظير ما تقدم من كشفه عقيدة الرجل من خلال كتابه ما يلي:

- قال في تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ ص ٤٦٨) ترجمة «محمد بن محمَّد بن عمرو النيسابوري» (توفي بضع وستين وثلاث مئة): «رأيت له مجلداً في أصول الفقه، سماه (المدخل إلى الاجتهاد)، يدلّ على اعتزاله، وعلى حفظه للحديث، وسعة رحلته».
- وقال في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٢٠٠) ترجمة «عبيد الله بن عبدالله الحسكاني» (ت٤٧٠هـ): «وجدت له مجلساً يدلّ على تشيعه، وخبرته بالحديث، وهو تصحيح خبر ردّ الشمس لعلي ـ رضي الله عنه ـ، وترغيم النواصب الشُّمُس». =

وكذلك سار الحافظ الذّهبيّ على هذه القاعدة، في الدّفاع عمّن رُمي بشيءٍ من البدعة، بمعارضة ذلك بما ظهر من خلال مصنّفاته من السّنّة والاتّباع، فمن ذلك:

١ ـ ما في ترجمة «عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري» (ت ٢٧٦هـ) عن حمّاد الحرّاني أنّه سمع السّلفي يُنكر على الحاكم في قوله: «لا تجوز الرّوايةُ عن ابن قُتيبة»، ويقول: «ابن قتيبة من الثّقات، وأهل السنة، ثمّ قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب»(١).

قال الحافظ الذّهبي: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرّاميّة، ثمّ ما رأيتُ لأبي محمّد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أنّ أخبار الصّفات تُمَرُّ ولا تُتأوّل، فالله أعلم(٢)»(٣).

٢ ـ وساق في ترجمة «يعقوب بن سفيان الفَسوي» (ت ٢٧٧هـ) حكايةً تفيد اتّهامَه بالتّشيّع(٤) فردّها قائلاً: «هذه حكايةٌ منقطعة، فالله أعلم، وما علمت يعقوبَ الفسويّ إلاّ سلفياً، وقد صنّف كتاباً صغيراً في السّنة»(٥).



= وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ١١٧ تحقيق د. بشار عواد ترجمة «محمّد بن إبراهيم بن أحمد الشيرازي» (ت٦٢٢هـ): «وأراني شيخنا العماد الحزّامي له خطبة كتاب، فيها أشياء منكرة تدل على انحرافه في تصوّفه، والله أعلم بحقيقة أمره».

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٩٩).

(٢) سيأتي التعليق على كلام الحافظ الذهبي هذا في (ص٤٢٨).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (الموضع السابق).

(٤) «المصدر نفسه» (١٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، سيأتي الكلام عليها في (ص٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٥) «المصدر نفسه» (١٣/ ١٨٣). ويبدو أن كتاب السّنة يعالج موضوعاتٍ تتّصل بالعقائد، ولعلّه كان يحتوي على أحاديث وآثار العقائد، كما كانت عند السلف، انظر مقدمّة الدكتور أكرم ضياء العمري لكتاب «المعرفة والتاريخ» (ص١٩) وانظر عن عقيدته «الثقات» لابن حِبّان (٩/ ٢٨٧) و«المصدر السابق» (ص١٤ ـ ١٥).

المبحث السابع
الجرح المفسر مقدم على التعديل

قاعدة تقديم الجرح على التّعديل عند تواردهما على شخصٍ واحد من القواعد العامّة التي سار عليها الحافظ الذّهبيّ في نقده للرجال، واعتبرها عند خلاف النّقاد في الرّاوي جرحاً وتعديلاً، فمن ذلك:

١ ـ ما جاء في ترجمة «يحيى بن عبد الحميد بن ميمون الحِمّاني الكوفيّ» (ت٢٢٨هـ)، كذّبه الإمام أحمد بن حنبل[(١)]، وضعّفه عليّ بن المديني[(٢)]، والنّسائي[(٣)]، واتّهمه عبدالله بن عبد الرحمٰن الدّارمي[(٤)]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سمعت يحيى يقول[(٥)]: «ابن الحِمّاني صدوق مشهور، ما بالكوفة مثل ابن الحِمّاني، ما يُقال فيه إلاّ من حسد»، ووثّقه[(٦)].

---

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٩١) و«التاريخ الصغير» (٢/ ٣٢٨)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٢٢).

(٢) انظر «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٢٨).

(٣) «الضعفاء» (ص ٢٤٨).

(٤) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤١٤)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣٠).

(٥) «تاريخ الدارمي» (ص ٢٣٢)، وقال عثمان: «وكان ابن الحماني شيخاً فيه غفلة، لم يكن يقدر أن يصون نفسه، كما يفعل أصحاب الحديث» «المصدر نفسه» (ص ٢٣٣). وهذا القول يمكن أن يستفاد منه توجيهُ تكذيب الإمام أحمد له واتهام الدّارمي إياه، بأن يقال: إنه لا يتعمد ذلك، وإنما هو نتيجة غفلته، لولا ما يَرِدُ عليه من احتمال أنّ هذه الغفلة إنما هي في حاله لا في علمه، ويدلّ على ذلك الزّيادة الواردة في رواية ابن عديّ في «الكامل» (٧/ ٢٣٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩): «...وربما يجيئ رجل فيشتمه، وربما يلطمه ـ يعني الحمّاني ـ»، وعند الخطيب: «ربما يجيئ رجل فيفتري عليه». انظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١).

(٦) «تاريخ الدوري» (٢/ ٣٤٣)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٩)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩).

قال الحافظ الذّهبي: «وقد تواتر توثيقه عن ابن معين، كما تواتر تجريحه عن الإمام أحمد، مع ما صحّ عنه من تكفير صاحب. ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا=

وقال أحمد بن منصور الرّمادي: «هو عندي أوثق من ابن أبي شيبة، وما يتكلّمون فيه إلاّ من الحسد»[1].

وقال الحافظ الذّهبيّ ـ متعقّباً هذا القول ـ : «الجرح مقدّم، وأحمد والدّارمي بريئان من الحسد»[2].

٢ ـ وفي ترجمة «علي بن محمّد بن علي الهاشمي الزيدي» (ت ٤٣٣هـ) قال أبو عَمرو الدّاني: «وكان ضابطاً ثقةً مشهوراً»[3].

وقال هبة الله بن أحمد الأكفاني: «وسمعت الشيخ الحافظ أبا محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني ـ رحمه الله ـ يقول ـ وقد رأيت جزءاً من كتب إبراهيم بن شَكَر ـ وهو من مصنّفات الآجُرّي؛ محمّد بن الحسن ـ وهو مُلْصَق، والسّماعُ عليه مزوَّر بَيِّن التّزوير، ـ قال: «ما يكفي الزيديَّ الحرانيَّ عليَّ بن محمّد أن يَكذب حتّى يُكذَب عليه»[4].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله: «وأعلى شيءٍ عنده القراءات والتّفسير عن النّقاش[5]، والنّقاش مُجْمعٌ على ضعفه في الحديث لا في القراءات، فإنّ كان الزيدِيّ مقدوحاً فيه، فلا يُفرح بعلوّ رواياته للأمرين، وقد وثّقه أبو عمرو الدّاني في الجملة، كما وثّق شيخَه النّقاش، ولكن الجرح مقدَّم، وما أدري ما أقول!»[6].

= حديثه عَمْداً، لكن له ذكرٌ في صحيح مسلم في ضبط اسم» «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٧)، وانظر «صحيح مسلم» ـ كتاب صلاة المسافرين وقصرها ـ باب ما يقول إذا دخل المسجد ـ (١/ ٤٩٤/رقم٧١٣).

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٥).

(٣) انظر «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣١٥)، و«غاية النهاية» (١/ ٥٧٣).

(٤) «تاريخ دمشق» (٢/ ٤٤٠).

(٥) هو محمّد بن الحسن بن محمّد بن زياد الموصلي، وسيأتي الكلام عليه في مبحث «قد يكون الإمام مبرزاً في فن، مقصّراً في فن آخر» (ص٦٠٤).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٠٦).

وقال في «ميزان الاعتدال»[1]: «وثّقه أبو عمرو الدّاني، واتّهمه عبد العزيز الكتاني»[2].

ويُلاحظ أنّ تطبيق الحافظ الذّهبيّ قاعدةَ «الجرح مقدَّم على التّعديل» على هذين المثالين إنما كان نتيجة احتفافهما بالقرائن القاضية بترجيح جانب الجرح.

ففي المثال الأول توجد عدَّةُ قرائن منها:

١ ـ وفرة الجارحين[3].

٢ ـ أنّ الجرح مفسَّر كما هو الشّأن عند الإمامين أحمد والدّارمي.

٣ ـ أنّ ما استند إليه يحيى بن معين في توثيقه للحِمّاني، وردّه الجرحَ عنه أمرٌ مخالفٌ لواقع حال الأئمّة المحدِّثين، وهو اتّهامُه إيّاهم بالحسد، والمعروف عنهم الإنصافُ والأمانة، ولذلك لما حكى الحافظ الذّهبيّ ما رواه أحمد بن زهير عن ابن معين أنّه قال: «يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني ثقة، وما كان بالكوفة في أيّامه رجلٌ يحفظ معه، وهؤلاء يحسدونه»[4]، تعقّبه بقوله: «بل يُنصفونه، وأنت فما أنصفت»[5].

---

(١) (٣/ ١٥٥).

(٢) نظير ما تقدّم ما جاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩ ـ ٦١) ترجمة «إبراهيم بن محمّد بن يحيى الأسلمي المدني» (ت ١٨٤) قال الحافظ الذّهبي: «وقد ساق ابن عدي لإبراهيم ترجمة طويلة» ـ إلى أن قال: «وقد وثّقه الشافعي وابن الأصبهاني، قلت: الجرح مقدّم»، ثمّ ساق كلام ابن حبان وغيره فيه. انظر: «الكامل» (١/ ٢٢٥) و«كتاب المجروحين» (١/ ١٠٥). وقال في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٤): «لا يُرتاب في ضعفه، بقي هل يُترك أم لا؟».

(٣) انظر ما يأتي في مبحث «لا عبرة بتوثيق الراوي مع توافر من تركه».

(٤) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٣١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٣٥).

وأمّا في المثال الثّاني، فلأنّ السّبب مفسَّرٌ أيضاً؛ فبعيدٌ أن يَرمي الحافظ عبد العزيز الكتاني هذا الرّجل بالكذب إلاّ لأمر صريحٍ بيِّن.

ويُلاحظ كيف دفع عنه تهمة التّزوير بأنّ من ألصق اسمه في سماع مصنّفات الآجرّي قد كذب عليه، فقال: «ما يكفي الزيديَّ الحرانيَّ... أن يَكذب حتى يُكذَب عليه» فجمع بين الدفاع عنه، وبيانِ واقع حاله، وهذا غاية الإنصاف.

وأمّا توثيق أبي عَمرو فمحمولٌ على قراءته لا روايتِه، وقد أشار الحافظ الذّهبيّ إلى أنّ أبا عمرو قد وثّق ـ أيضاً ـ محمّد بن الحسين النقّاش، وهو مجمّع على ضعفه، فَحَمل التّوثيق هناك على القراءات لا على الرّوايات، فكذلك هنا.

وفي الجملة فإنّ هذه القاعدةَ عامّةٌ تتقيّد بضوابط أخرى، ومحلُّها إذا صدر الجرح مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، لأنّه إن كان غيرَ مفسَّرٍ لم يقدح فيمن ثبتت عدالتُه[1]، وإلاّ «فلو فُتِح هذا الباب، وأُخِذ بتقديم الجرح على إطلاقه لما سلم أحدٌ من الأئمّة، إذ ما من إمامٍ إلاّ وقد طَعَن فيه طاعنون، وهَلَك فيه هالكون»[2].

المبحث الثامن
قول النسائي: «ليس بثقة»
لا يكون في رجل مخرج في سننه

ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة «أبي صالح باذام مولى أم هانئ»، قول النّسائي فيه: «ليس بثقةٍ»[3].

---

(١) انظر «نزهة النظر» (ص١٩٣).
(٢) «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص ١٣ ـ ١٤).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧ ـ ٣٨).

ثم تعقّب هذه العبارةَ بقوله: «هكذا عندي، وصوابه (بقويٍّ)، فكأنَّها تصحّفت؛ فإنّ النّسائي لا يقول: «ليس بثقةٍ» في رجل مخرَّجٍ في كتابه»[1].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ : «لفظة «ليس بثقة» في الاصطلاح توجب الضّعف الشّديد»[2].

وقال العلاّمة المعلّميّ ـ رحمه الله ـ : «إذا قيل: «ليس بثقةٍ ولا مأمونٍ» تَعَيَّنَ الجرحُ الشّديد، فإن اقتُصِر على «ليس بثقةٍ» فالمتبادِرُ جرحٌ شديد، ولكن إذا كان هناك ما يُشْعِر بأنّها استُعمِلتْ في المعنى الآخر حُمِلتْ عليه»[3].

وتعليلُ ما ذكره الحافظ الذّهبيّ عن الإمام النّسائي ـ رحمهما الله ـ هو أنّه موصوفٌ بقوّة الشّرط في الرّجال، والتعنُّت في النّقد، يدلّ على ذلك ما يأتي:

١ ـ ما حكاه أبو الفضل بن طاهر، قال: «سألتُ الإمامَ أبا القاسم سعدَ بْنَ عليّ الزّنجاني بمكّة عن حال رجلٍ من الرّواة، فوثّقه، فقلت: إنّ أبا عبد الرّحمن النّسائي ضعّفه، فقال: «يا بُنيّ إنّ لأبي عبد الرّحمن في الرّجال شرطاً أشدَّ من شرطِ البخاريّ ومسلمٍ»[4].

وقد علّق الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ على هذه الحكاية قائلاً: «صَدَق، فإنّه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاريّ ومسلم»[5].

---

(١) وردت العبارة أيضاً بلفظ «ليس بثقة» في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٠١ ـ ١٢٠هـ ص٣٢٥)، و«تهذيب الكمال»(٤/٧)، و«تهذيب التهذيب»(١/٣٦٥)، والذي في كتاب «الضعفاء» للنسائي (ص ١٥٨): «ضعيف كوفي»، فكأن الحافظ الذّهبيّ استظهر صواب العبارة من حفظه، أو وقعت هكذا في نسخة عنده، والله أعلم.

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٣٤٧).

(٣) «التنكيل» (١/ ٧٠).

(٤) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٣١).

٢ ـ وقال أبو بكر البَرْقاني الحافظُ في جزءٍ له: «هذه أسماءُ رجالٍ تكلّم فيهم النّسائي ممّن أخرج له الشّيخان في صحيحيهما، سألتُ عنهم أبا الحسن الدّارقطني» فَدَوَّنَ كلامه في ذلك[١].

٣ ـ وقال أحمد بن محبوب الرَّملي: «سمعتُ أبا عبد الرحمٰن بن شعيب يقول: «لما عزمتُ على جمع كتاب «السنن» استخرتُ الله تعالى في الرّواية عن شيوخٍ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقعتْ الخِيَرَةُ على تركهم في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم»[٢].

٤ ـ وسُئِل الدَّارقطني ـ رحمه الله: «إذا حدّث أبو عبد الرّحمن النّسائي، وابن خزيمة أيما تُقَدِّمه؟ فقال: «أبو عبد الرّحمن، فإنّه لم يكن مثله، [ولا] أقدِّم عليه أحداً، ولم يكن في الورع مثلُه، لم يحدِّث بما حدّث ابنُ لهيعة، وكان عنده عالياً عن قُتيبة»[٣]، يعني: ابن سعيد البغلاني.

٥ ـ قال الحافظ ابن حجر ـ في كلامه لدفع تَوَهُّم، أنّ مذهب النّسائي في الرّجال متَّسعٌ ـ : «فكمْ من رجلٍ أخرج له أبو داود، والتّرمذيّ تجنّب النسائيُّ إخراجَ حديثه... بل تجنّب النّسائيّ إخراجَ حديثِ جماعةٍ من رجال الصّحيحين»[٤].

ويُكسِبُ هذه القاعدةَ قوةً ومتانةً، ثلاثةُ أمور وهي:

---

(١) «النكت» (١/ ٤٨٣). وفي «سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني» (ص٢٤): «هذا ما سأل أبو عبدالله بن بكير وغيره، أبا الحسن الدارقطني الحافظ: ذكر أقوام أخرجهم البخاري ومسلم ابن الحجاج في كتابيهما، وأخرجهم أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النّسائي في كتابه «الضعفاء».

(٢) «شروط الأئمة الستة» (ص٢٦).

(٣) «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي» (ص ١٣٣)، وما بين المعقوفتين زيادة من «التقييد» لابن نقطة (١/ ١٥١) و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٣٥).

(٤) «النكت» (١/ ٤٨٢).

الأول: كون الحافظ الذّهبيّ إماماً ناقداً من أهل الاستقراء التّام في نقد الرّجال، كما وصفه بذلك الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ[1].

الثاني: أنّ كتاب «الضّعفاء والمتروكين» للنّسائي ـ رحمه الله ـ قد حوى ستة وثمانين راوياً، قال فيهم: «ليس بثقة»، ولم يخرّج لأحد منهم في كتابه «السنن»، وقد خرّج لبعضهم بقيةُ أصحاب السّنن، كالترمذي وابن ماجه[2]، بل خرَّج لبعضهم البُخاري ومسلمٌ أيضاً[3]، ولذلك قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «وفي الجملة؛ فكتاب النّسائي أقلُّ الكتب بعد «الصّحيحين» حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً»[4].

الثالث: ما جاء في دارسة الباحث محمد طوالبة، حول (منهج النسائي في الكلام على الرواة، دراسة تطبيقية في «السنن الكبرى») حيث قال[5]: «وأما لفظ «ليس بثقة» فاستخدمه في ثلاثة مواطن في أربعة رواة هم: عبدالله بن نافع، والقاسم بن أبي شيبة، وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية، وأبو حمزة ميمون الأعور، وليتنبه القاريء الكريم إلى أن هؤلاء الرواة ليسوا في الأسانيد التي تكلم النسائي في رواتها، وإنما ذُكروا عرضاً» ثم أبان عن كيفية ذكرهم.

وفائدة التّنصيص على هذه القاعدة تصحيحُ ما قد يقع فيه الوهم في نقل كلام الإمام النَّسائي ـ رحمه الله ـ حيث يَرِد لفظ «ليس بثقة» في حقّ

---

(١) «نزهة النظر» (ص ١٤٣).

(٢) منهم داود بن الزبرقان الرقاشي، والصلت بن دينار البصري، وعبدالله بن بشر الحيراني، وغيرهم. انظر «الضعفاء» للنسائي (ص ١٧٤، ١٩٥، ٢١٣).

(٣) منهم إسحاق بن محمَّد الفروي، وأحمد بن صالح المصري، خرّج لهما البخاري وغيره، وسويد بن سعيد الحدثاني عند مسلم، انظر «الضعفاء» للنسائي (١٥٤، ١٥٧، ١٨٣)، وليتنبه إلى أن العمل في هؤلاء الرواة على خلاف ما ذهب إليه النسائي ـ رحمه الله ـ.

(٤) «النكت» (١/ ٤٨٤).

(٥) نشرت في مجلة الدراسات الأردنية، المجلد ٢٥، العدد ١، ربيع الأول، ١٤١٩هـ من (ص١٧٥ ـ ١٩٢)، وموضع الشاهد في (ص١٧٨).

من قد أخرج له في «سننه»، فإنّ ذلك لا يتحقّق في واقع الأمر.

ويُمكن التّمثيلُ لِذلك بما جاء في «الضّعفاء»[١] للنّسائي المطبوع، ترجمة «أسامة بن زيد الليثي المدني» حيث جاء كلامُ النسائي فيه بلفظ: «ليس بثقة»، مع أنّه أخرج له في سننه[٢]، وحَيث إنّ ذلك لا يتحقّق في واقع الأمر، كان لزاماً على النّاظر فيه أن يَتَثَبَّتَ مِن صحّة العبارة، ويتأكّد من صواب ضبط النّقل، وبالرُّجوعِ إلى المخطوط من (الضّعفاء)[٣]، يَتَبَيَّن أن ما في المطبوعِ خطأٌ وتصحيفٌ، وأنّ صواب اللّفظ: «ليس بالقويّ»، ويتأيّد هذا التّصويب بنقل غير واحد من الأئمّة هذه العبارةَ عن النَّسائي بهذا اللّفظ «ليس بالقوي»، فَمن هؤلاء: أبو عبدالله بن بُكير في (سؤالاته للدارقطني عن رجال خرجهم الشيخان في كتابيهما وتكلم فيهم النسائي)[٤]، وابنُ عديّ[٥]، والمزّي[٦]، والذّهبيّ[٧]، وابن حجر[٨]، وغيرهم. والله أعلم.

المبحث التاسع
قاعدة كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف ليست مطّردة

قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم ـ رحمه الله: «سألت أبا زرعة، عن

---

(١) (ص ١٩).

(٢) انظر مثلاً: «المجتبى» ـ (٤/ ١٥٠/ رقم٢١٧٧).

(٣) (المجموع رقم ١٨١٨/القسم الأول/ الورقة ٣).

(٤) المخطوط، في (المجموع برقم١٨١٨/ القسم الثاني / الورقة ٢٥٣)، والمطبوع (ص٢٦).

(٥) «الكامل» (١/ ٣٩٤).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٥٠).

(٧) في «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٧٤)، و«الكاشف» (١/ ٢٣٢).

(٨) «تهذيب التّهذيب» (١/ ١٨٤).

عاصم بن بهدلة، فقال: «ثقة...»، قال: «فذكرته لأبي» فقال: «ليس محلُّه هذا أن يقالَ هو ثقة» وقد تكلّم فيه ابن عليّة فقال: «كأنّ كلّ من كان اسمه عاصماً سيء الحفظ»[1].

وروى ابنُ عدي بسنده عن أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «عاصم بن عبيد الله ضعيف الحديث»، وبلغني عنه[2] أنّه قال: «كلّ عاصمٍ ففيه ضعفٌ»[3].

وهذه القاعدة تفيد بصريح اللّفظ أنّ كلّ من كان اسمه عاصماً فلا يخلو من الضّعف في ضبطه.

لكن الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ قد تعقّب هذه القاعدة، ونقضها بما يُعارض كلّيتها، فجاء في ترجمة «عَاصِم بنِ محمَّد بنِ زَيْد بنِ عُمَرَ بنِ الخطَّاب القُرشيِّ العَدَويِّ المدَنيِّ»[4] قولُ الحافظ الذّهبيّ فيه: «وثّقه أبو حاتم وغيرُه[5]، واحتج به أرباب الصحاح، فلا يعرج على قول القائل: كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعفٌ».

وجاءت عنه مثلُ هذه العبارة في «تاريخ الإسلام»[6] مع زيادة توكيدٍ فيها، فقال: «وثّقه أبو حاتم وغيره، وما علمت فيه تليبناً بوجه، فأين قولُ القائل: كلّ من اسمه عاصم ففيه ضعف».

ويتأيّد نقضُ الحافظ الذّهبيّ لكلّية هذه القاعدة بما يلي:

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١).

(٢) هذه الرّواية مع كونها بَلاغاً، إلاّ أنّها تتأيّد بِرواية المرّوذي الآتية في الصفحة التالية.

(٣) «الكامل» (٥/ ٢٢٥).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٨١).

(٥) قال فيه: «ثقة لابأس به»، ووثقه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهما، انظر «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٠).

(٦) (حوادث ووفيات سنة ١٤١ ـ ١٦٠هـ ـ ص ٤٤٧).

١ ـ ما رواه أبو بكر المرّوذي، قال: سألت أبا عبدالله عن عاصم الأحول؟ فقال: «ثقة»، قلت: إنَّ يحيى بن معين تكلّم فيه، فتعجَّب، وقال: «ثقة»[١].

وفي موضع آخر من هذه الرِّواية نفسِها، قال فيه الإمام أحمد: «وعاصم الأحول مَن الحفّاظ للحديث ثقة»[٢].

٢ ـ ما رواه المرُوذي أيضاً، قال: سألته عن عاصم بن علي، فقلت: إنّ يحيى بن معين قال: «كلّ عاصم في الدّنيا ضعيفٌ»، قال ما أعلم منه إلاّ خيراً، كان حديثُه صحيحاً، حديثُ شعبة والمسعوديّ ما كان أصحَّهما»[٣].

فلمْ يُوافق الإمامُ أحمدُ على كلّيَة قاعدة يحيى ـ رحمه الله ـ بل تَعَجَّبَ من كلامه في عاصمِ الأحول، وعارضه بما يعلمه من واقع حديث عاصم بن عليّ الواسطي.

٣ ـ أنَّ يحيى بن معين نَفْسَه وثَّقَ غيرَ واحدٍ ممَّن اسمه عاصم، فمن هؤلاء:

أ ـ عاصم بن كُلَيب بْن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي: قال فيه: «ثقة مأمونٌ»[٤].

ب ـ عاصم بن عمر بن قتادة بن النّعمان الأوسي الأنصاريّ المدني: قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «ثقة»[٥]، وفي رواية الدّارمي

---

(١) «من كلام أبي عبدالله أحمد بن حنبل في علل الحديث ـ رواية المروذي»(ص ٥٤).
(٢) «معرفة العلل والرجال ـ رواية المروذي» (ص ٢٠١ ـ تحقيق: وصي الله عباس).
(٣) «رواية المروذي عن الإمام أحمد» (ص٩٦ ـ ٩٧).
(٤) «سؤالات ابن طهمان» (ص٤٦)، وفي رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم عنه: «ثقة»، انظر «تهذيب الكمال» (٥٣٨/١٣).
(٥) «الجرح و التعديل» (٣٤٦/٦)، قال ابن رجب: «ثقة... متفق علي حديثه» «شرح علل الترمذي» (٨٧٥/٢).

عنه: «صدوق»[1]، ونقل ابن عساكر عن أحمد بن محمَّد بن عبدوس قال: سمعت عثمان بن سعيد الدّارمي يقول: قلت ليحيى بن معين: «فعاصم بن عمر بن قتادة؟» فقال: «ثقة»[2].

ج ـ عاصم بن محمَّد بن زيد العُمري: فعن عثمان بن سعيد الدّارمي قال: سألتُ يحيى بن معين، قلت: «عاصم بن محمَّد كيف حديثه؟» فقال: «ثقة»[3].

د ـ عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي: قال فيه: «ثقة»[4].

هـ ـ عاصم بن سليمان الأحول البصري: قال الدارمي: وسألته عن عاصم الأحول كيف حديثه؟ فقال: «ثقة»[5].

و ـ عاصم بن أبي النجود الأسدي قال فيه: «ثقة لا بأس به»[6].

٤ ـ وجود من اسمه عاصم غير من تقدَّم، ممّن لا يُعلم خلافٌ في توثيقه، وقَبولِ روايته، منهم:

أ ـ عاصم بن عمر بن الخطّاب العَدَوي، وُلد في حياة النبي ﷺ، وقيل: بعدها، وروى له الجماعة، سوى ابن ماجة[7]. قال ابن رجب: «وأمّا عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يُقال فيه ثقة»[8].

---

(١) «تاريخ الدارمي» (ص ١٧٠).
(٢) «تاريخ دمشق» (ص٧٠ ـ تحقيق شكري فيصل).
(٣) «تاريخ الدارمي» (ص ١٤٩)، انظر «الجرح والتعديل»(٦/ ٣٥٠). وقد تقدم قول الحافظ الذّهبيّ فيه: «وما علمت فيه تليينا بوجه»، انظر (ص١٩٢). وقال الحافظ ابن رجب: «ثقة متفق على حديثه» «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٥).
(٤) «سؤالات الدارمي» (ص١٥٠).
(٥) «المصدر نفسه» (ص١٦١)، وانظر «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤١٣).
(٦) «رواية ابن طمان» (رقم١٥٧).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٢٠ ـ ٥٢٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).
(٨) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٥).

ب ـ عاصم بن عمر أو ابن عَمرو الحجازي: قال فيه الإمام النّسائي: «ثقة»[1]، وذكره ابن حِبّان في «الثقات»[2]، وصححّ له الترمذي حديثاً في «جامعه»[3]، ووثَّقه الحافظ ابن حجر[4].

ج ـ عاصم بن لقيط بن صبرة العُقيلي: قال فيه الإمام النَّسائي: «ثقة»[5]، وقال العجلي: «تابعيّ ثقة»[6]، وذكره ابن حِبّان في «الثّقات»[7]، ووثَّقه ابن حجر[8].

د ـ عاصم بن عمر اليربوعي أبو عمر الخيّاط الكوفي: وثّقه محمَّد بن عبدالله الحضرمي المطين[9]، والدارقطني[10]، وروى له البخاري في «صحيحه»[11]، ووثقه الحافظ الذّهبيّ[12]، والحافظ ابن حجر[13].

قال الإمام ابن حبان ـ رحمه الله ـ : «وقد وهم من أطلق الضعف على العواصم كلهم حيث قال: «ما في الدنيا عاصم إلا وهو ضعيف» من غير دلالة ثبتت على صحة ما قاله»[14].

قال الحافظ ابن رجب ـ رحمه الله ـ : «وفوق هؤلاء من اسمه

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٣٢).
(٢) (٥/ ٢٣٥).
(٣) «سنن الترمذي» (٥/ ٦٧٥/رقم ٣٩١٤).
(٤) «تقريب التهذيب» (ص٢٨٦).
(٥) «تهذيب الكمال»(١٣/ ٥٤٠).
(٦) «الثقات» (٢/ ١٠).
(٧) (٥/ ٢٣٤).
(٨) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).
(٩) «تهذيب الكمال»(١٣/ ٥٥٠).
(١٠) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣).
(١١) انظر «صحيح البخاري» (١٣/ ٤٣٠/رقم ٧٤٣٥).
(١٢) «الكاشف» (١/ ٥٥٢).
(١٣) «تقريب التهذيب» (ص ٢٨٦).
(١٤) «الثقات» (٥/ ٢٤٠).

عاصمٌ من الصّحابة وهم جماعة، ولم يُرد ابن معين دُخولهم في كلامه مطلقاً»[1].

وهناك ما يوحي بالفرق بين عبارتي يحيى بن معين، وإسماعيل بن عليّة ـ رحمهما الله ـ وهو أنّ عبارة ابن معين قد جاءت عنه مُصَدَّرَةً بلفظ «كلّ» المقتضي للعموم في هذا الباب، وأمّا ابن عُلية فجاءت عبارته بلفظ «كأن»[2] فأشعر بإفادة الأغلبيّة في القاعدة لا الكلّية، فهي أشدُّ تحريراً من عبارة ابن معين ـ رحمه الله ـ وأقربُ إلى واقع حال المُسَمَّيْنَ بهذا الاسم؛ فإنّ من سرَّح أدنى نظرة فيهم يتبين له صدقُ كلام ابن عُليّة، حيث لم يَخْلُ أغلبُهم من المقال[3]، وبعضُهم مجاهيل[4]. ولذلك يظهر من سياق كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ أنّ اعتراضه على كلام يحيى بن معين وحده؛ إذ انصبّ نقدُه على قول من قال بالكلّية، كما هو صريح عبارته في المصدريْن المتقدِّمين، وتبقى عبارةُ الحافظ ابن علية محرَّرةً دقيقة، ويمكن إعادة صياغتها على النّحو التالي: «من اسمه عاصم ففيه ضعف غالباً»، أو «غالب من اسمه عاصم ففيه ضعف». والله أعلم.



(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٦).

(٢) وروى ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٥) من طريق عبد الرحمٰن بن المبارك، قال: قال ابن علية: «من كان اسمه عاصم كان في حفظه شيء». وهذا الرواية بهذا اللفظ تفيد كلية القاعدة، وحملها على الأولى وتخريجها على قصد الأغلبية أولى، وأنسب لواقع الأمر. والله أعلم.

(٣) منهم عاصم بن أبي النجود، وعاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأشجعي، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم العمري، وعاصم بن عمر بن حفص العمري، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٧٣، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥١٨).

(٤) منهم عاصم بن شميخ الغيلاني، وعاصم بن شنتم، وعاصم بن عمر بن عثمان، انظر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٢٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٨٥، ٢٨٦)، وقد اعتبرت في ذلك كتاب «تهذيب الكمال» لكثرة من اسمه عاصم فيه قياساً إلى غيره.



الفصل الثاني

قواعد عامّة في التعديل

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: أثر مراتب الضبط على تقسيم الحديث.

المبحث الثاني: رواية الإمام عن شيخه بواسطة ورواية الكبير عن الصغير دليل على جلالة المروي عنه وعلو شأنه.

المبحث الثالث: إكثار الإمام من الرواية بنزول دليل على أنه لم يزل طلاَّبة للعلم.

المبحث الرابع: اعتبار بعض القرائن للاستدلال بها على سعة علم الرجل وحفظه.

المبحث الخامس: التحديث من كتاب محرر أقرب إلى التحري والورع.

المبحث السادس: إفصاح الراوي بغلطه دليل على تثبته وورعه.

المبحث السابع: قوة توثيق الإمام لمن كان بينه وبينه جفوة.

المبحث الثامن: عدم إخراج الشيخين أو أحدهما لبعض الثقات لا يوجب الضعف.



المبحث الأول
أثر مراتب الضبط في تقسيم الحديث

إنّ لضبط الرّواة وعنايتِهم بمحفوظاتهم، أثراً في تحديد مراتب رواياتهم؛ فَمَن كان عدلاً تامَّ الضّبط عندهم، فحديثُه صحيحٌ من حيثُ الأصلُ، ومن قَصُرَ ضبطُه، ونَقَص حِفظه، فحديثُه دون الأوّل في القوّة، وهذا القسم على مراتب حسب تَفاوتهم في نقص الضّبط، فَمنهم من يَصف بعضُ الأئمّة حديثه بالصحّة، باعتباره في أدنى مراتب الصحيح، وأنّه داخلٌ في حيّز المقبول المحتجّ به، لا على أنه مثل حديث الرّاوي تامِّ الضّبط في الصّحّة، وبعض العلماء يَنعته بِالْحُسْن للتّفريق بينه وبين الصّحيح، وتتفاوت مراتب أحاديث هؤلاء الرّواة لتفاوت مراتب ضبطهم قوّةً وضعفاً، وقد أشار الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ إلى هذا الأمر:

ففي ترجمة «محمَّد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي الكوفيّ» (ت١٦٧هـ)، قال الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ: «ويجيء حديثُه من أدنى مراتب الصّحيح، ومن أجود الحسن[(١)]، وبهذا يظهر لك أنّ «الصّحيحين» فيهما: الصّحيح وما هو أصحّ منه، وإن شئت قلت: فيهما الصّحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أنّ الحسن قسمٌ داخلٌ في الصّحيح، وأنّ الحديث النّبوي قسمان، ليس إلاّ صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب، والله أعلم»[(٢)].

وقال في كتابه «الموقظة»[(٣)] ـ في تعريف الحديث الحسن ـ: «وإن

---

(١) الحافظ الذهبي من العلماء الذين يفرقون بين الحديث الصحيح وبين الحسن؛ فقد حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسن، انظر مثلاً: «المعجم المختص» (ص٦٠، ٦٤)، و«معجم الشيوخ» (١/١٠٢، ١٥٩، ١٧١، ١٧٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٣٩).

(٣) (ص ١٦).

شئت قلت: الحسن ما سَلِم من ضعف الرّواة[1]، فهو حينئذٍ داخلٌ في قسم الصّحيح، وحينئذٍ الصّحيح مراتب... والحسن ذو مرتبةٍ دون تلك المراتب، فجاء الحَسَن مثلاً في آخر مراتب الصّحيح».

وهذا يفيد أنّ الحسن الذي يُدخله بعضُ الحفّاظ في حدّ الصّحيح، هو ما كان من أعلى مراتب الحسن، يوضح ذلك قوله: «فأعلى مراتب الحَسَن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه. وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه. ومحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، وأمثال ذلك. وهو قسمٌ متجاذب بين الصّحة والحُسْن، فإنّ عدّةً من الحفّاظ يصحّحُون هذه الطّرق، وينعتونها بأنّها من أدنى مراتب الصّحيح»[2].

فصرّح بأنّ صنيع عددٍ من الحفّاظ إدخالُ ما كان من أجود الحسن في حدّ الصّحيح، واعتبارُه من أدنى مراتب الصّحة، وذلك في التّراجم المتنازع فيها بين النّقاد، ولذلك قال ـ فيما تقدم النّقل عنه في «سير أعلام النبلاء» ـ: «وإن شئت قلت: فيهما الصّحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن»[3].

ومراده أن الثّاني إنما اعْتُبِر حسناً لا صحيحاً بالمعنى الاصطلاحي، لكونه قد تنازع الحفّاظ في رواته، كما قال الطيبي ـ في التّفريق بين النّوعين ـ: «والفرق بين حدّي الصّحيح والحسن: أنّ شرائط الصّحيح معتبرة في حدّ الحسن، لكن العدالة في الصّحيح ينبغي أن تكون ظاهرة،

---

(١) مراده ـ والله أعلم ـ السلامة من الضعف المطلق المقتضي لردّ رواية الرّاوي أو التوقف فيها، وليس المراد السلامة من مطلق الضعف، إذ لو كان كذلك لما كان ثمة وجه في العدول عن تسميته بالصحيح إلى الحسن، ويؤيد هذا التوجيه ما مَثّلَ به الذّهبيّ لأجود الحسن، وأعلاه، من تراجم متنازع عليها بين الحفاظ.

(٢) «الموقظة» (ص٢٢).

(٣) انظر (ص٢٠٢).

والإتقان[1] كاملاً، وليس ذلك بشرطٍ في الحسن. . .»[2].

ويتضح كلام الحافظ الذّهبيّ بما يلي:

١ ـ قول الحافظ ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «من أهل الحديث من لا يُفْرِد نوعَ الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصّحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتجّ به، وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبدالله في تصرّفاته، وإليه يومئ في تسميته كتابَ التّرمذي (الجامع الصحيح). . .»[3].

٢ ـ قول الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ موجِّهاً كلامَ ابن الصّلاح: «إنما جعله يومئ إليه، لأنّ ذلك مقتضاه، وذلك أنّ كتاب الترمذي مشتمل على الأنواع الثّلاثة، لكن المقبول فيه، وهو الصّحيح والحسن أكثرُ من المردود، فَحَكَمَ للجميع بالصّحة بمقتضى الغَلَبَة.

فلو كان ممّن يرى التّفرقة بين الصّحيح والحسن، لكان في حكمه ذلك مخالفاً للواقع، لأنّ الصّحيح الذي فيه أقلُّ من مجموع الحَسَن والضّعيف، فلا يُعْتذر عنه بأنّه أراد الغالب، فاقتضى توجيهُ كلامه أن يقال: إنّه لا يرى التّفرقة بين الصّحيح والحَسَن ليصحّ ما ادّعاه من التّسمية.

وقد وجدت في «المستدرك» له ـ إِثْرَ حديثٍ أخرجه ـ قال: «أخرجه أبو داود في كتابه «السنن» الذي هو صحيحٌ على شرطه».

وهذا أيضاً محمولٌ على أنّه أراد عدم التّفرقة بين الصّحيح والحسن، ولم يعتبر الضّعيف الذي فيه لقلّته بالنّسبة إلى النّوعيْن»[4].

---

(١) في الخلاصة: (الاتفاق) ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) «الخلاصة في أصول الحديث» (ص٤٣).

(٣) «علوم الحديث» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

(٤) «النكت» (٤٧٩/١ ـ ٤٨٠).

وقال أيضاً: «واعلم أنّ أكثر أهل الحديث لا يُفردون الحَسَن من الصّحيح، فمن ذلك ما رُوِّيناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: «الحديث الذي ثَبَت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غيرَ مقطوع، معروفَ الرِّجال»[1].

وَرُوِّينا أيضاً عن محمَّد بن يحيى الذهلي قال: «ولا يجوز الاحتجاج إلاّ بالحديث المتّصل غيرِ المنقطع الذي ليس فيه رجلٌ مجهول، ولا رجلٌ مجروح»[2].

فهذا التّعريف: يَشْمل الصّحيحَ والحَسَنَ معاً. وكذا شرْطُ ابن خزيمة، وابن حِبَّان في «صحيحيهما» لم يتعرضا فيه لمزيد أمرٍ آخر على ما ذكره الذّهلي»[3].

٣ ـ قول العلاّمة الشّيخ طاهر الجزائري ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٣٨هـ) ـ في دفع نقد بعضهم للترمذي بأنّه صحّح جملةً من الأحاديث لا تَرْقَى عن رتبة الحَسَن: «وأمّا قولُ بعضهم: إنّ التّرمذي قد صحّح جملةً من الأحاديث لا تَرْقَى عن رتبة الحَسَن، مع أنّه ممّن يُفرّق بين الصّحيح والحسن، فإنّ فيه إبهاماً، فإن أراد أنّه حكم بصحّة أحاديث هي في رتبة الحسن لغيره، فالاعتراض عليه وارد، وإن أراد أنّه حكم بصحّة أحاديث هي في رتبة الحسن لذاته فالاعتراض عليه غيرُ وارد، فإنّ كثيراً من المحدِّثين يُدخله في الصّحيح، ويجعلُه في أدنى مراتبه، ولذا قالوا: إنّ من سمّى

---

(١) انظر النص في «الكفاية» (ص٢٤).

(٢) انظر النص في «الكفاية» (ص٢٠).

(٣) «النكت» (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١)، وقد أفاد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بأن الإمام النووي ـ رحمه الله ـ لا يرى إدخال الحسن في نوع الصحيح، كما في «نتائج الأفكار» (١/ ١١٠) لما ذكر تصحيح النووي حديثَ (إذا قام أحدكم من فراشه ثمَّ رجع إليه. . .) قال ابن حجر: «وأمّا قوله: «إنه صحيح الاسناد» ففيه نظر؛ فإن الشطر الثاني الذي اقتصر عليه، من أفراد محمَّد بن عجلان، وهو صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصاً في روايته عن المقبري، فالذي ينفرد به من قبيل الحسن، ولذا يُصحّح له من يُدرج الحسن في الصّحيح، وليس ذلك من رأي الشيخ».

الحَسَنَ صحيحاً لا يُنكِر أنّه دون الصّحيح المقدّم المبيَّن أوّلاً[١]، فهذا إذنْ اختلافٌ في العبارة دون المعنى.

ولذا يَتَبَيَّنُ من إمعان النّظر في هذه، وتَتَبُّع مواردها أنّ المحدّثين الذين رأوا أنّه ينبغي أن يُجعل بين الصّحيح والضعيف واسطة: عَمَد بعضُهم إلى قسم من أقسام الضّعيف، وهو الضعيف الذي ظَهَرت فيه أماراتُ القوّة فرفعه درجَة، وجعله واسطةً بينهما، وسمّاه بالحسن.

وعَمَد الآخرون إلى قِسْم من أقسام الصّحيح، وهو الصّحيحُ الذي فيه شيءٌ من الضّعف فأنزله درجةً، وجعله واسطةً بينهما، وسمّاه بالحسن[٢]، فَتَقَبَّل متَّبِعون لأثارهم لذلك بِقَبولٍ حَسن، فجعلوا اسم الحسن شاملاً للنّوعين معاً، غيرَ أنّهم رأوا أن يفرّقوا بينهما للاحتياج إلى ذلك، فسمَّوا القِسم الذي كان مُدرَجاً في الصّحيح باسم الحسن لذاته، وسمّوا القسم الذي كان مدرجاً في الضّعيف باسم الحسن لغيره»[٣].

وأما وجه صنيع بعض الأئمة المتقدمين من عدم إفراد نوع الحسن من الصّحيح فهو: أنّ الرّاوي إمّا أن تتحقّق فيه كمال صفات القَبول والاحتجاج من العدالة وتمام الضّبط، أو لا تتحقّق، فإن تحقّقت نال مرتبة الصّحة، وإن تخلّف فيه بعض الشّروط المقتضية للصّحة، فالنّاقد يعتبر حديثه بحديث غيره من الحفّاظ، ويَعرضه عليه، فإنْ وافقه فيه فذلك دليلٌ على أنّه حفظه وضبطه، فيكون حينئذٍ حديثاً ثابتاً محتجاً به، وربّما صحّحه بعضُهم لهذا الاعتبار، وهو كونه دخل في حيِّز المحتجّ به[٤]. ويُفهم هذا مما يلي:

---

(١) كقول الترمسي في «الحديث الحسن»: «ولذلك أدرجه طائفة كالحاكم، وابن حِبّان، وابن خزيمة في نوع الصحيح، مع اعترافهم أنّ الحسن دونه» «منهج ذوي النظر» (ص ٣١).

(٢) هذا عين قول الحافظ الذّهبيّ السابق الذكر: «فيها الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصّحيح الذي هو حسن، . . .».

(٣) «توجيه النظر» (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وربما كان الرّاوي مغفَّلاً، واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنّه حفظ ما حدّث به، وأنّه لم يخلط في الجميع» «مجموع الفتاوى» (٤٦/١٨).

١ ـ ما نقله الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن محمَّد بن يحيى الذهلي ـ رحمه الله ـ من قوله: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث المتصل...»[١] فَجَعَلَ مدارَ كلامِه على الاحتجاج.

٢ ـ تعليلُ الحافظ ابن الصّلاح المتقدم لإدراج بعضهم الحسنَ في الصّحيح، فقال: «لاندرجه في أنواع ما يحتجّ به»[٢].

٣ ـ جواب الحافظ ابن دقيق العيد ـ رحمه الله ـ عن الاستشكال الذي أَورده حولَ الاحتجاج بالحديث الحسن، فقال: «وأمّا ما قيل من أنّ الحَسَنَ يحتجّ به ففيه إشكال؛ وذلك أنّ ههنا أوصافاً، يجب معها قبُول الرّواية إذا وُجدتْ في الرَّاوي، فإمّا أن يكون هذا الحديث المسمّى بالحَسَن ممّا قد وُجِدتْ فيه هذه الصّفات على أقلّ الدّرجات التي يجب معها القبول أو لا؟ فإنْ وجدت فذلك حديثٌ صحيح، وإن لم تُوجَد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سُمّي حسناً»[٣].

فقد أجاب بقوله: «اللهم إلاّ أن يُرَدَّ هذا إلى أمر اصطلاحي، وهو أن يقال: إنّ الصّفات التي يجب قبول الرّواية معها لها مراتبٌ ودرجات:

فأعلاها هي التي يُسمّى الحديثُ الذي اشتمل رواتُه عليها صحيحاً، وكذلك أوساطُها أيضاً، وأدناها هو الذي نسمّيه حسناً. وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكلّ صحيحاً في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطّريقة فعليه أن يعتبر ما سمّاه أهل الحديث حسناً، وتحقّق وجود الصّفات التي يجب معها قَبول الرّواية في تلك الأحاديث»[٤].

٤ ـ قول العلاّمة طاهر الجزائري: «وقد قسّم كثيرٌ من المتقدِّمين

---

(١) انظر (ص١٦١).

(٢) انظر (ص١٦٠).

(٣) «الاقتراح» (ص٧).

(٤) «الاقتراح» (ص٧ ـ ٨).

الحديث إلى قسمين فقط؛ صحيحٍ وضعيف، وأدرجوا الحسن في الصّحيح لمشاركته في الاحتجاج به»[1].

ومن ثَمَّ كان توجيهُ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لتصرّف من يُطْلِق الصِّحةَ على الإسناد الحَسَن لوجود قرينةٍ تدلّ على ضبط راويه له، وهو تعدد طرقه، فقال: «وإنما يحكم له بالصّحة عند تعدّد الطّرق، لأنّ للصّورة المجموعة قوّةً تجبر القدرَ الذي قصّر به ضبطُ راوي الحسن عن راوي الصّحيح، ومن ثَمَّ تُطلق الصِّحةُ على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته لو تفرّد إذا تعدّد»[2].

والخلاصة: أنّ في تقرير هذه القاعدة فائدتين مُتَعَلِّقَتَيْن بمنهج الحافظ الذهبي:

الأولى: رفعُ الإشكال الواقع في بعض تراجم الرّواة في كتاب «سير أعلام النبلاء»، وغيره من كون الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ يصف الرَّاوي في بداية ترجمته بأنّه ثقة، ثمّ يحكم على حديثه في نهاية الترجمة بالحُسْن.

ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

١ ـ قال في بداية ترجمة «عبد الحميد بن جعفر بن عبد الحكم الأنصاري الأوسي المدني» (ت ١٦١هـ): «الإمام المحدث الثقة»[3]، ثمّ قال في آخرها: «احتج به الجماعة سوى البخاري، وهو حَسَن الحديث»[4].

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «سليمان بن كثير العبدي البصريّ» (ت ١٦٣هـ): «الحافظ، إمام مشهور، ثقة»[5]، ثمّ قال في نهايتها:

---

(١) «توجيه النظر» (١/ ٣٥٤).

(٢) «نزهة النظر» (ص٩٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠ ـ ٢١)، وكذا قال في «الكاشف» (١/ ٦١٤)، وقال في «المغني» (١/ ٣٦٨) «صدوق».

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢).

(٥) «المصدر نفسه» (٧/ ٢٩٤).

«وسليمان حَسَن الحديث مخرَّج له في الصّحاح، وليس هو بالمكثر»[1].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «محمَّد بن طلحة بن عبدالله بن مصرف اليامي الكوفيّ» (ت ١٦٧هـ): «أحد الثقات»[2]. وقال في آخر الترجمة: «ويجيء حديثُه من أدنى مراتب الصّحيح، ومن أجود الحسن. . .»[3].

٤ ـ وقال في بداية ترجمة «سلاّم بن أبي مطيع أبي سعيد الخزاعي مولاهم البصريّ» (ت ١٧٣هـ): «الإمام الثقة»[4]، ثمَّ قال في آخرها عَقِيبَ قول ابن حِبَّان: «وكان سيِّءَ الأخذ، كثيرَ الوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»[5]، قال: «قد احتجّ به الشّيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن»[6].

الثانية: دَفْعُ إيهام التناقض في حكمه على راوٍ في بعض كتبه بكونه (صدوقاً)، ثمَّ وصفُه بالثّقة في بعضها الآخر.

ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

١ ـ قال في ترجمة «أبان بن تَغْلُب الكوفيّ» (ت١٤١هـ): «وهو

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٩٥).

(٢) «المصدر نفسه» (٧/ ٣٣٨)، وكذا وثّقه في «الرواة الثقات» (ص١٦٠)، وقال في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٨٧): «صدوق، مشهور، محتج به في الصحيحين».

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٣٩).

(٤) «المصدر نفسه» (٧/ ٤٢٨).

(٥) «كتاب المجروحين» (١/ ٣٤١). وانظر لردّ هذا التضعيف «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» (ص١٦٣).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩).

ونظير ما تقدم ما جاء في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٦١ ـ ١٧٠هـ ص١٨٢) في ترجمة «داود بن نصير الطائي» (ت١٦٢هـ) ذكر من طريقه حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً. . .» الحديث. ثمَّ قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجوه في الكتب الستة. وداود صدوق في الحديث».

صدوقٌ في نفسه عالِمٌ كبير»[1].

وقال عنه في «ميزان الاعتدال»[2]: «شيعيٌّ جَلْد، لكنّه صدوقٌ...».

لكن قال في «الكاشف»[3]: «ثقة شيعيٌّ».

٢ ـ وقال في ترجمة «الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الكوفي» (ت١٦٩هـ): «وهو صحيحُ الحديث»[4]. وهذا بمنزلة قوله: «هو ثقة».

لكن قال في «الكاشف»[5]: «صدوق عابد متشيِّع».

٣ ـ وقال في ترجمة «حرملة بن يحيى بن عبدالله التُّجيبي» (ت٢٤٢هـ): «الإمام الفقيه المحدث الثقة...»[6].

وقال في «الكاشف»[7]: «صدوقٌ من أوعية العلم».

بينما قال في «ميزان الاعتدال»[8]: «أحدُ الأئمّة الثّقات».

٤ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن حرب بن محمّد بن عليّ الطّائي» (ت٢٦٣هـ): «المحدّث الثّقة...»[9].

لكن قال في «الكاشف»[10]: «صَدوق».

فَالتّطبيقُ العَمَليُّ، يقتضي تنزيلَ هاتَيْنِ الحَالَتَيْن على قَصْد بَيان أنّ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/٣٠٨).
(٢) (١/٥).
(٣) (١/٢٠٥).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣٦٢).
(٥) (١/٣٢٦).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١١/٣٨٩).
(٧) (١/٣١٧).
(٨) (١/٤٧٢).
(٩) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٢٥٣).
(١٠) (١/١٩٢).

الرَّاوي عنده ممّن حديثُه من أدنى مراتب الصحّة، وهو من أجود الحسن وأعلاه، ولا ينحطّ في الأصل عن هذه الرّتبة. والله أعلم.

المبحث الثاني
رواية الإمام عن شيخه بواسطة، ورواية الكبير عن الصغير دليل على جلالة المرويّ عنه وعلوّ شأنه

١ ـ قال في ترجمة «شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكي مولاهم الواسطي البصريّ» (ت١٦٠هـ): «ومن جلالته قد روى مالكٌ الإمامُ عن رجلٍ عنه، وهذا قلَّ أنْ عمله مالكٌ»[١].

٢ ـ وقال في بداية ترجمة «أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبدالله التميمي اليربوعي الكوفيّ» (ت ٢٢٧هـ): «حدّث عنه البخاريّ»[٢]، ثمَّ قال في موضع آخر: «من جلالة أحمد بن يونس عند البخاريّ أنّه روى أيضاً عن يوسف بن موسى عنه[٣]»[٤].

٣ ـ وقال في بداية ترجمة «يحيى بن عبدالله بن بكير القرشي المخزومي مولاهم» (ت٢٣١هـ): «وعنه البخاري...»[٥]، ثمَّ قال ـ بعد ردّه جرحَ النسائي إيّاه ـ : «وقد روى البخاريّ عن محمَّد بن عبد الله. عن يحيى بن بكير[٦]»[٧].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٠٥).
(٢) «المصدر نفسه» (١٠/ ٤٥٧).
(٣) انظر «صحيحه» ـ كتاب التوحيد ـ باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء (١٣/ ٤٧٣/ رقم٧٥٠٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٥٨).
(٥) «المصدر نفسه» (١٠/ ٦١٣).
(٦) انظر «صحيحه» ـ كتاب التفسير ـ باب ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ (٨/ ٤٢٦/ ٤٧٢٩)، وانظر «فتح الباري» (٨/ ٤٢٦).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1] «وأين مثل ابن بكير في إمامته وبصره في الفتوى، وغزارة علمه، وعلى هذا فقد روى البخاري عن رجلٍ عنه أيضاً».

وقال في «تاريخ الإسلام»[2]: «ومن جلالته عند البخاريّ روى عن محمّد بن عبدالله، وهو الذّهلي عن يحيى بن بكير».

وما بين الإمامين ـ الذُّهليّ والبُخاريّ ـ من التّنافر والجفوة بسببِ مسألة اللّفظ بالقرآن معروف[3]، ومع ذلك فيَحرص الإمامُ البخاريّ على رواية حديث يحيى بن بكير بواسطة الذّهلي عنه، ولا ريب أنّ هذه قرينةٌ قويّة دالّة على منزلة ابن بكير، وجلالته عند البخاري، رحمهما الله.

ونحو ذلك في الدّلالة على علوّ شأن الرّاوي وجلالته:

١ ـ قوله في ترجمة «إبراهيم بن سعد بن إبراهيم القرشي الزهري المدني» (ت١٨٣هـ): «روى عنه... شعبةُ والليث وهما أكبر منه»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «وقد روى عنه من الكبار شعبةُ واللّيث».

وأفصحَ في كتابه «ميزان الاعتدال»[6] باستدلاله بذلك على رفعة شأن إبراهيم وثقته، فقال: «إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثُنْيا، وقد روى عنه شعبة مع تقدّمه وجلالته».

٢ ـ وقال في ترجمة «أبي نعيم الفضل بن دكين عمرو بن حماد القرشي مولاهم الكوفيّ» (ت ٢١٩هـ): «وقد حدّث عنه عبدالله بن المبارك مع تقدّمه»[7].

---

(١) (٢/٤٢٠).
(٢) (حوادث ووفيات سنة ٢٣١ ـ ٢٤٠هـ ص ٤٠٢).
(٣) انظر «تاريخ بغداد» (٢/٣٠وما بعدها).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨/٣٠٥).
(٥) (١/٢٥٢).
(٦) (١/٤٤).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (١٠/١٤٦).

وقال في «تاريخ الإسلام»[1]، و«تذكرة الحفاظ»[2]: «وقد روى عنه ابن المبارك مع تقدّمه».

٣ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن الفيض بن محمَّد بن الفياض الغساني الدمشقي» (ت٣١٥هـ): «حدّث عنه موسى بن سهل الرّملي مع تقدّمه،...»[3].

٤ ـ وقال في ترجمة «أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني» (ت ٤٣٠هـ): «روى أبو عبد الرّحمن السّلمي مع تقدّمه، عن رجلٍ، عن أبي نعيم»[4].

وعلّة ذلك كلّه هو ما كان معروفاً من عادة المحدِّثين، أنّ أحدهم لا يأخذ الحديث بنزولٍ ويَرضى بذلك، إلاّ إذا تعذّر عنه علو، أو كان في النزول معنىً أرجحُ من مزيّة العلو؛ كأن يكون الرَّاوي أَحْذَقَ بحديث شيخه، وأحفظَ له من الشّيخ نفسِه، فإذا سمع أحدُهم الحديثَ من هذا الشّيخ أحبّ أن يُعيد سماعَه، أو يَعْرِضه على ذلك الرَّاوي التّلميذ لِيُثَبِّتَه فيه، أو يميِّز له صحيحَه من سقيمه، وصوابَه من خطئه، فيدلّ هذا الصّنيع على جلالة هذا الرَّاوي وحِذْقه وإتقانه.

وقد جاءت عباراتٌ عن بعض الأئمّة تدلّ على ذلك، منها:

١ ـ قول أبي بكر بن خلاّد: «سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يقول: «لو كنت لقيت إسماعيل بن أبي خالدٍ، لكتبت عن يحيى[5] عن إسماعيل لأعرف صحيحَها من سقيمها»[6].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٢١١ ـ ٢٢٠هـ ص ٣٤١).

(٢) (١/ ٣٧٣).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٢٧).

(٤) «المصدر نفسه» (١٧/ ٤٥٩).

(٥) هو يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة ١٩٨هـ.

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٤٠)، وجاءت العبارة فيه هكذا: «لكتبت عن يحيى، وعن إسماعيل...» بزيادة الواو، وهو خطأ، والتّصويب من «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٣٨).

- وقال ابن أبي الطبّاع عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «ودِدت أنّ كلّ شيءٍ سمعتُه من حديث مغيرة[1] كان من حديث أبي إسحاق الفزاري - يعني - عن مغيرة»[2].

٢ - وروى علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد قال: «ما سمعت من سفيان عن الأعمش أحبّ إليّ ممّا سمعت أنا من الأعمش؛ لأن الأعمش كان يمكن سفيان ما لا يمكنني»[3].

- وفي رواية ابن قدامة عنه قال: «ما كتبت عن سفيان عن الأعمش أحبُ إليّ مما سمعتُ عن الأعمش»[4].

- وقال عبيد الله بن عمر: قال يحيى بن سعيد: «ما سمع عبد الرّحمن بن مهدي عن سفيان، عن الأعمش، أحبّ إليّ ممّا سمعت أنا من الأعمش...»[5].

وسببُ ذلك قول يحيى بن سعيد نفسه: «سفيانُ أعلم بحديث الأعمش من الأعمش»[6].

ومثلُه قول يحيى بن معين: «لم يكن أحدٌ أعلم بحديث الأعمش من الثوريّ»[7].

٣ - وقال عفّان بن مسلم الصّفّار: «كنت أكون عند شعبة، فأكتب عنه في ألواحي، ثمَّ أَمُرّ بيزيدَ بنَ زُريع، وهو يحدِّث فأمحو حديث شعبة، وأكتب حديث يزيد، وهو أثبت النّاس»[8].

---

(١) هو مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي، المتوفى سنة ١٣٠هـ على الصحيح.
(٢) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٢٨٢).
(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٨٤).
(٤) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٩).
(٥) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤٥).
(٦) «تاريخ بغداد» (٩/ ١٦٧).
(٧) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٦٤).
(٨) «تاريخ أسماء الثقات» (ص ٢٥٧).

وفي هذا عُدُولُ عفّان بن مسلم، عن رواية شعبةَ مع عُلُوِّها، إلى رواية يزيد بن زريع مع نزولها، واحتمال أن تكون من غير رواية شعبة، وذلك للدّلالة على جلالته عنده وإتقانه. والله أعلم.

المبحث الثالث
إكثار الإمام من الرواية بنزول دليل على أنه لم يزل طلاَّبة للعلم

جاء في ترجمة «إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي» (ت٢٨٥هـ) قول أبي ذرّ الهرَوّي: «حكى لي بعضُ أصحابنا ببغداد، أنّ إبراهيم الحربي كان سمع مسائلَ ابن القاسم على الحارث بن مسكين، وحصل سماعُه مع رجل، ثمَّ مال إلى طريقة الكلام، فلم يَسْتَعِرها منه إبراهيم، ورجع فسمعها من الحسن بن عبد العزيز الجروي، عن ابن أبي الغَمْر، عن ابن القاسم»[(١)].

قال الحافظ الذّهبي: «يَظهر من تصانيف الحربيّ أنّه ينزل في أحاديث، ويُكثر منها، وهذا يدلّ على أنّه لم يزل طلاَّبةً للعلم»[(٢)].

فالحكاية تفيد أن إبراهيم الحربي ينزل لأغراضٍ متنوّعة في كلّ حادثةٍ بعينها، فهنا قد حصل له السّماع مع رجلٍ آخر، وظاهر الحكاية يدلّ على أنه لم يكتب المسموع وقتَ سماعه، فاحتاج إلى أخذ تلك الأحاديث المسموعة ممّن شاركه في سماعها ليكتبها ويُعارضها، ولكن لميل ذلك الرّجل إلى طريقة الكلام عَدَلَ عنه إبراهيم إلى سماعها مرّةً أخرى بنزولٍ تحاشياً للاستعارة من ذلك الرّجل، وليكون أداؤه فيما بعد نقياً من الشوائب، فحصّل بذلك العلمَ والورع.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (المخطوط ج٩/الورقة ٨٤/أ)، وجاءت العبارة في المطبوع (١٣/ ٣٦٢) هكذا: (كان سمع مسائل ابن القاسم علي بن الحارث بن مسكين) وهو خطأ.

(٢) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

ويظهر لي في هذه القاعدة أنّ محلّها فيمن بكّر بالطّلب، وسمع الكبار، وعلاَ إسنادُه، ثمّ لم يَزَلْ يروي ويكتب، حتّى روى عن الصّغار من أقرانه ومن دونهم ما لم يُشاركْهم في سماعه، فنزلَ في أحاديثهم، ولا شكّ في أنّ هذا دليلٌ على عنايته بهذا العلم والإكثار من روايته وجمعه.

وأمّا من لم تكن هذه حالُه، فلا يدلّ نزولُه في أحاديثه على كثرة طلبِه وحِرصِه على جمع الحديث، كمن تأخّر عن سماع الحديث إلى أن كبر، ثمّ توجّه إلى الطّلب وفاته بذلك السّماعُ من كبار الشّيوخ، واحتاج إلى أن ينزل في أكثر أحاديثه فإنّه لا تنطبق عليه دلالةُ كلام الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ.

وفائدة ذلك: أنّ من عُرف من حاله الاعتناءُ بهذا الشّأن والشّهرة بطلبه، مع الورع والدّين يكون مقدَّماً على من هو دونه عند النّزاع، لعلوّ كعبه، وغزارة معرفته. والله أعلم.

المبحث الرابع
اعتباره بعض القرائن للاستدلال بها على سعة علم الرجل وحفظه

اعتبر الحافظ الذّهبيّ بعض القرائن للاستدلال بها على علم الرجل، وحفظه، وإمامته في فنّه، دون الاقتصار على تنصيص الأئمّة المعاصرين لهذا الرّاوي على ذلك، فمن هذه القرائن ما تضمنته المطالب التالية:

المطلب الأول: جودة تصنيف الرجل:

١ ـ قال في ترجمة «سمويه إسماعيل بن عبدالله بن مسعود بن جبير العبدي الأصبهاني» (٢٦٧هـ): «صاحب تلك الأجزاء الفوائد[١] التي تُنبئ بحفظه وسِعة علمه»[٢].

---

(١) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٢/١٢٠٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/١٠).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «من تأمّل فوائده المرويّة علمَ اعتناءه بهذا الشأن».

٢ ـ وقال في ترجمة «زكريا بن يحيى بن بحر الضبّي البصريّ السّاجي» (ت٣٠٧هـ): «وللسّاجي مصنّف جليلٌ في «علل الحديث» يدلّ على تبحُّره وحفظه، ولم تبلغنا أخبارُه كما في النّفس»[2].

وقال في «تاريخ الإسلام»[3]: «ولزكريا السّاجي كتابٌ جليلٌ في العلل، يدلّ على تبحُّره، وإمامته».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4] «وللسّاجي كتاب جليل في «علل الحديث» يدلّ على تبحّره في هذا الفنّ».

٣ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال» (ت٣١١هـ): «... وألّف «كتاب السنّة»[5] و«ألفاظ أحمد» والدّليل على ذلك من الأحاديث، في ثلاث مجلدات، تدلّ على إمامته وسعة علمه، ...»[6].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[7]: «... وتصانيفُه تدلّ على سعة علمه، فإنّه كتب العالي والنّازل».

٤ ـ وقال في ترجمة «عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز بن المرزبان البغويّ البغداديّ» (ت ٣١٧هـ): «وصنّف كتاب «معجم الصّحابة»[8]

---

(١) (٢/٥٦٦).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/١٩٩).
(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣٠١ ـ ٣١٠هـ ص ٢١٠).
(٤) (٢/٧٠٩ ـ ٧١٠).
(٥) طبع بتحقيق د. عطية الزهراني، ط /١ سنة ١٤٠٦هـ.
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٤/٢٩٨).
(٧) (٣/ ٧٨٥).
(٨) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٣/ ١٥٣٠).

وجوَّدَه، وكتاب «الجعديّات»[(١)] وأتقنه...»[(٢)].

وجاءت عبارته في «تاريخ الإسلام»[(٣)] أصرحَ في الدِّلالة على المقصود، حيث قال: «وله كتاب «معجم الصّحابة» في مجلّدين، يدلّ على سعة حفظه وتبحُّره، وكذلك تأليفه للجَعْدِيَّات، أحسن ترتيبها وأجاد تأليفها».

٥ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن محمَّد بن سلامة بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي» (ت ٣٢١هـ): «ومن نظر في تواليف هذا الإمام عَلم محلَّه من العلم وسعة معارفه»[(٤)].

ومثل ذلك في «تاريخ الإسلام»[(٥)] حيث قال: «ومن نظر في تصانيف أبي جعفر ـ رحمه الله ـ عَلم محلَّه من العلم، وسعة معرفته».

٦ ـ وقال في ترجمة «عبد الرّحمن بن محمَّد بن إدريس الحنظلي الرّازي» (ت٣٢٧هـ): «له كتاب نفيسٌ في «الجرح والتعديل»[(٦)] أربع مجلدات، وكتاب «الردّ على الجهمية»، مجلّد ضخم، انتخَبْتُ منه، وله تفسير كبير في عدّة مجلدات[(٧)]، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير»[(٨)].

وعبارته في «تاريخ الإسلام»[(٩)] أوضح في الدّلالة على الغرض، حيث

---

(١) حديث علي بن الجعد الجوهري، طبع بتحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، ط. ١/ ١٤١٥هـ، وطبع قبل ذلك باسم {مسند ابن الجعد} بتحقيق عبد المهدي بن عبد القادر، سنة١٤٠٥هـ ونشرته مكتبة الفلاح، بالكويت.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٤٢).

(٣) (حوادث ووفيات سنة ٣١٠ ـ ٣٢٠هـ ص٥٤١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٠).

(٥) (حوادث ووفيات سنة ٣٢١ ـ ٣٣٠هـ ص٧٨).

(٦) طبع بحيدر آباد الدكن الهند.

(٧) طبع بعضه بتحقيق د. أحمد بن عبدالله الزهراني، ود. حكمت بشير ياسين، ط ١/ ١٤٠٨هـ، ثم طبع الموجود منه، ونشرته مكتبة الباز بمكة سنة١٤١٧هـ.

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٤).

(٩) (حوادث ووفيات سنة ٣٢١ ـ ٣٣٠هـ ص ٢٠٧).

قال: «وله كتاب في «الجرح والتعديل» في عدّة مجلّدات تدلّ على سعة حفظ الرّجل، وإمامته، وله كتاب في «الردّ على الجهمية» في مجلّد كبير يدلّ على تبحّره في السّنة. . .».

ومثلُ ذلك في «تذكرة الحفاظ»[1] إذْ قال: «كتابه في «الجرح والتعديل» يَقْضي له بالرّتبة المنيفة في الحفظ»، وقال: «وله مصنَّف كبير في «الرّد على الجهمية» يدلّ على إمامته».

٧ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الأصبهاني العَسَّال» (ت٣٤٩هـ): «طالعتُ كتاب «المعرفة» له في السنة يُنبئ عن حفظه وإمامته. . .»[2].

٨ ـ وقال في بداية ترجمة «الحسن بن عبد الرّحمن بن خلاَّد الفارسي الرّامهرمزي» (توفي قريباً من ٣٦٠هـ): «الإمام الحافظ البارع، محدِّث العَجَم. . . مصنِّفُ كتاب «المحدّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي»[3] في علوم الحديث، وما أَحْسَنَه من كتاب، قيل: إنّ السِّلفي كان لا يفارق كمّه، يعني في بعض عُمره»[4].

وقال في موضع آخر: «وأوّل طلبه لهذا الشّأن في سنة تسعين ومئتين وهو حَدَث، فكتب، وجمع، وصنَّف وساد أصحابَ الحديث، وكتابُه المذكور يُنبئ بإمامته»[5].

وقال في آخر الترجمة «لم أظفر بترجمته كما ينبغي،. . . وكان أحد الأثبات»[6].

---

(١) (٣/ ٨٣٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧).

(٣) طبع بتحقيق د. محمَّد عجاج الخطيب، ط/ ١، ١٣٩١هـ.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٧٣).

(٥) «المصدر نفسه» (١٦/ ٧٣).

(٦) «المصدر نفسه» (١٦/ ٧٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ»[1]: «وكان من أئمّة هذا الشّأن، ومن تأمّل كتابَه في علم الحديث لاَحَ له ذلك».

٩ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الإسماعيلي» (ت٣٧١هـ): «وصنّف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، عمل «مُسند عمر» رضي الله عنه في مجلّدتين، و«المستخرج على الصّحيح»[2] أربع مجلدات، وغير ذلك، و«معجمه»[3] في مُجَيْلِيد يكون عن نحو ثلاث مئة شيخ»[4].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[5]: «وصنّف «الصّحيح» وأشياء كثيرة، من جملتها «مسند عمر» رضي الله عنه، هذبه في مجلّدين، طالعتُه، وعلّقت منه، وابتهرت بحفظ الإمام، وجزمت بأنّ المتأخّرين على إياسٍ من أنْ يلحقوا المتقدّمين في الحفظ والمعرفة».

١٠ ـ وفي ترجمة «علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدّارقطني البغدادي» (ت٣٨٥هـ) قال الخطيب البغدادي: «سألت البرقاني، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يُملِي عليك العللَ من حفظه؟» فقال: «نعم»، ثمّ شرح لي قصّة جمعِ العلل»[6].

قال الحافظ الذّهبيّ ـ تعليقاً على هذا ـ : «إن كان كتابُ «العلل»[7]

---

(١) (٣/ ٩٠٣).
(٢) قال الذّهبيّ ـ في ردّ انتقاد الدارقطني للإسماعيلي لِتَقَيُّده بصحيح البخاري ـ : «من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر «صحيح البخاري» وتقيّد به». «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩٤). وهو مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (٢/ ١٠٤٦).
(٣) طبع بتحقيق د. زياد محمد منصور، ط/١، ١٤١٠هـ، عدد شيوخه في المطبوع (٤١٠) شيخاً.
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٩٣).
(٥) (٣/ ٩٤٨).
(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٧).
(٧) طبع عدّة أجزاء منه بتحقيق د. محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي ـ رحمه الله ـ.

الموجود، قد أملاه الدّارقطني من حفظه، كما دلّت عليه هذه الحكاية، فهذا أمرٌ عظيم، يُقْضَى به للدّارقطني أنّه أحفظُ أهل الدّنيا، وإن كان قد أملى بعضَه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتابَ «العلل» عليُّ بن المديني حافظُ زمانه»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «هنا يُخضَع للدّارقطني، ولسعة حفظه الجامع لقوّة الحافظة، ولقوّة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفَرْد فطالِعْ «العلل» له فإنّك تندهش ويطول تعجُّبُك».

١١ ـ وقال في ترجمة «أبي مسعود إبراهيم بن محمَّد بن عبيد الدمشقي» (ت٤٠٠هـ): «وقفتُ على جزءٍ فيه أحاديثُ معللة لأبي مسعود يَقْضي بإمامته»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «وقد وقفت على جزءٍ له في أحاديث معلّلة تُنبئ بحفظه ونَقْده».

١٢ ـ وقال في ترجمة «عبد الغني بن سعيد بن عليّ بن سعيد الأزديّ المصريّ» (ت٤٠٩هـ): «ولعبد الغني جزءٌ بَيَّنَ فيه أوهامَ كتابَ «المدخل إلى الصّحيح» للحاكم[5]، يدلّ على إمامته وسعة حفظه»[6].

١٣ ـ وقال في ترجمة «أحمد بن موسى بن مردويه بن فُورَك الأصبهاني» (ت٤١٠هـ): «ومن تصانيفه كتاب «المستخرج على صحيح البخاريّ» بِعُلُوٍّ في كثيرٍ من أحاديث الكتاب، حتّى كأنّه لقي البخاري، وكان من فُرسان الحديث، فَهِماً، يَقِظاً، مُتْقِناً، كثيرَ الحديث جداً، ومن نَظَر في

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٥).
(٢) (٣/ ٩٩٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٢٩).
(٤) (٣/ ١٠٦٩).
(٥) هو: «الأوهام التي في مدخل أبي عبدالله الحاكم النيسابوري»، خرج أحاديثه، وضبط نصه وعلق عليه: مشهور حسن سلمان، ط/١، ١٤٠٧هـ.
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

توالیفه عَرَفَ محلَّه من الحفْظ»، ثمَّ ذكر بعضاً من كتبه(١).

وقال في «تذكرة الحفّاظ»(٢): «وعَمِلَ المستخرج على «صحيح البخاري»، وكان قيِّماً بمعرفة هذا الشّأن، بصيراً بالرّجال، طويلَ الباع، مليحَ التّصانيف».

١٤ ـ وقال في ترجمة «أبي عمر أحمد بن محمَّد بن عبدالله المعافري الأندلسي الطَّلَمَنْكي» (ت٤٢٩هـ): «أَدْخَلَ الأندلسَ علماً جماً نافعاً، وكان عَجَباً في حفظ علوم القرآن؛ قراءاته، ولغته، وإعرابه، وأحكامه، ومنسوخه، ومعانيه، صنّف كتباً كثيرةً في السنّة، يلوح فيها فضلُه، وحفظُه، وإمامتُه، واتّباعه للأثر»(٣).

وقال في «تذكرة الحفاظ»(٤): «وكان رأساً في علم القرآن؛ حروفِه، وإعرابِه، وناسخِه، ومنسوخِه، و أحكامِه، ومعانيه، وكان ذا عنايةٍ تامّة بالحديث، ومعرفة الرِّجال، حافظاً للسّنن، إماماً عارفاً بأُصول الدّيانة، عاليَ الإسناد، ذا هديٍ وسمتٍ واستقامةٍ».

١٥ ـ وقال في ترجمة «محمَّد بن عبد الواحد بن عبيد الله بن أحمد الأَزْدَسْتَاني ثمَّ الأصبهاني» (ت بعد ٤٣٠هـ): «الإمام الحافظ الفقيه... مصنف كتاب «الدلائل السمعية على المسائل الفرعية»، وهو في ثلاثة أسفار»، ثمَّ قال: «وينصب الخلاف مع أبي حنيفة ومالك، وينتصر لإمامه الشافعي، ولكنه لا يتكلّم على الأسانيد. وفي كتابه مخبآت تنبئ بإمامته، وحفظه»(٥).

١٦ ـ وقال في ترجمة «أبي ذرّ عبد بن أحمد بن محمَّد بن عبدالله

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣١٠).
(٢) (٣/ ١٠٥١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٦٧).
(٤) (٣/ ١٠٩٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٣٠).

الخراساني الهروي» (ت ٤٣٤هـ): «له مستدركٌ لطيف في مجلّد على «الصّحيحين» علّقت منه، يدلّ على معرفته»[١].

وقال في «تذكرة الحفّاظ»[٢]: «وله أيضاً مستدرك لطيفٌ في مجلّد على «الصّحيحين» علّقت كثيراً منه، يدلّ على حفظه».

١٧ ـ وقال في ترجمة «أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجْزي» (ت٤٤٤هـ): «الإمام، العالِم، الحافظ، المجَوِّد، شيخ السنّة، . . . ومصنِّف «الإبانة الكبرى»[٣] في أنّ القرآن غيرُ مخلوق، وهو مجلّد كبير، دالٌّ على سعة علم الرّجل بفنّ الأثر»[٤].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٥]: «. . . وصاحب «الإبانة الكبرى» في مسألة القرآن، وهو كتابٌ طويلٌ في معناه، دالٌّ على إمامة الرّجل، وبصره بالرّجال والطُّرق».

١٨ ـ وقال في ترجمة «أبي عَمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الأمويّ مولاهم القُرطبيّ ثم الدّاني» (ت٤٤٤هـ): «إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير القراءات، وعِلْم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث، والتّفسير، والنّحو، وغير ذلك»[٦]، ثمَّ عدّد كبار تواليفه في فنون مختلفة، ومن ضمنها قال: «وكتاب الفتن الكائنة»[٧] مجلّد، يدلّ على تبحّره في الحديث. . .»[٨].

---

(١) «المصدر نفسه» (١٧/٥٥٩ ـ ٥٦٠).
(٢) (٣/١١٠٦).
(٣) انظر عن هذا الكتاب مقدمة تحقيق «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت»، (ص ٣٨ ـ ٣٩).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٧/٦٥٤).
(٥) (٣/١١١٨).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٨٠).
(٧) هو «السنن الوارد في الفتن والساعة وأشراطها» طبع بتحقيق د. رضا الله بن محمّد إدريس المباركفوري، ط/١، ١٤١٦هـ.
(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٨١).

١٩ ـ وقال في ترجمة «أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أحمد بن إسماعيل النيسابوري الصّابوني» (ت ٤٤٩هـ): «ولقد كان من أئمّة الأثر، له مصنّف في السنّة واعتقاد السّلف، ما رآه منصفٌ إلاّ واعترف له»[١].

٢٠ ـ وقال في ترجمة «يوسف بن عبدالله بن محمَّد بن عبد البر النّمري القرطبيّ» (ت ٤٦٣هـ): «وطلب العلم بعد التّسعين وثلاث مئة، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع، وصنّف، ووثّق، وضعّف، وسارتْ بتصانيفه الرّكبان، وخضع لعلمه علماءُ زمانه. . .»[٢].

وقال في موضع آخر: «كان إماماً، ديّناً، ثقة، متقنتاً علامة، متبحراً، صاحبَ سنةٍ واتّباع، وكان ـ أولاً ـ أثرياً ظاهرياً فيما قيل، ثمَّ تحول مالكياً، مع مَيْلٍ بَيِّنٍ إلى فقه الشّافعي في مسائل، ولا يُنكر له ذلك، فإنّه ممّن بلغ رتبة الأئمّة المجتهدين، ومن نظر في مصنّفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوّة الفهم، وسَيَلان الذّهن، . . .»[٣].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٤]: «وجميع شيوخه الذين حمل عنهم لا يبلغون سبعين نفساً، ولا رَحَل في الحديث، ومع هذا فما هو بدون الخطيب، ولا البيهقي، ولا ابن حزم في كثرة الاطّلاع، بل قد يكون عنده ما ليس عندهم، مع الصّدق والدّيانة، والتثبّت، وحُسْنِ الاعتقاد، رحمه الله تعالى».

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٥]: «وكان ديّناً، صيّناً، ثقة، حجة، صاحبَ

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٣)، ورسالته في السنة طبعت ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» سنة ١٩٧٠م، ثمَّ طبعت استقلالاً بتحقيق بدر البدر، ط/١، ١٤١٦هـ.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٤).

(٣) «المصدر نفسه» (١٨/ ١٥٧).

(٤) (حوادث ووفيات سنة ٤٦١ ـ ٤٧٠هـ ص ١٤٢).

(٥) (٣/ ١١٣٠).

سنةٍ واتّباع، وكان أولاً ظاهرياً أثرياً، ثمَّ صار مالكياً، مع مَيْلٍ كثيرٍ إلى فقه الشّافعي».

٢١ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر أحمد بن محمَّد بن أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني» (ت٤٩٩هـ): «وكان أبو بكر يفهم الحديث، رأيت له جزءاً فيه طرق «طلب العلم فريضة» يدلّ على معرفته، ولم يُدرك السَّماع من جدّه»(١).

٢٢ ـ وقال في ترجمة «أبي موسى محمَّد بن أبي بكر عمر بن أحمد بن عمر المديني الأصبهاني» (ت ٥٨١هـ): «وصنف كتاب «الطوالات»(٢) في مجلدين، يخضع له في جمعه، وكتاب «ذيل معرفة الصحابة» جمع فأوعى، وألف كتاب «القنوت» في مجلد، وكتاب «تتمة الغريبين»(٣)، يدلّ على براعته في اللغة، . . . وكتاب «عوالي» ينبئ بتقدمه في معرفة العالي والنازل. . .»(٤).

وقال في «تذكرة الحفاظ»(٥): «ومن تصانيفه كتاب «معرفة الصحابة» الذي استدرك به على أبي نعيم الحافظ(٦)، وكتاب «الطوالات» جودها، ولم يسبق إلى مثلها، مع كثرة ما فيها من الواهي، والموضوع، وكتاب «تتمة الغريبين» يدلّ على براعته في لسان العرب، . . .».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٠٧).

(٢) هو «طوال الأحاديث والأخبار للقصص والآثار» مخطوط، انظر: «الفهرس الشامل» (٢/ ١٠٦٧).

(٣) هو «المجموع المغيث، في غريبي القرآن والحديث»، مطبوع بتحقيق: عبد الكريم العزباوي.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٥٤)، وقال في «المصدر نفسه» (٢١/ ١٥٦): «سمعت شيخنا العلامة أبا العباس بن عبد الحليم، يثني على حفظ أبي موسى ويقدمه على الحافظ ابن عساكر باعتبار تصانيفه، ونفعها».

(٥) (٤/ ١٣٣٦).

(٦) إنما استدرك به على كتاب (معرفة الصحابة) لابن منده، كما أفاده ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» (ص١٠).

٢٣ ـ وقال في ترجمة «عبد القادر بن عبدالله أبي محمَّد الرّهاوي» (ت ٦١٢هـ): «وعمل «أربعي البلدان المتباينة الأسانيد، ولواحقها، ومتعلقاتها»[١] فجاءت في مجلّدين، دلّت على حفظه ونُبله، وله فيها أوهام؛ تَكرّر عليه أبو إسحاق السّبيعي، وسعيد بن محمَّد البحيري»[٢].

وقال في موضع آخر: «...ومع فضله وحفظه، فغيره أحفظ منه، وأتقن»[٣].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[٤]: «...وعمل «الأربعين المتباينة الأسانيد» في مجلد كبير، يدلّ على تبحّره، وسعة علمه».

وقال في موضع آخر: «وله أوهام نبهت على مواضع منها في «الأربعين» له، ومع حفظِه ومعرفته، فغيره أتقن، وتكرر في «تباين الأسانيد» أربعةُ مواضع»[٥].

وقال في «تاريخ الإسلام»[٦]: «وجمع وصنّف،وعمل «الأربعين المتباينة الإسناد والبلدان»، وهذا شيءٌ لم يسبقه إليه أحد، ولا يرجوه بعده أحد، وهو كتابٌ كبيرٌ في مجلّد ضخم، من نظر فيه علم سعة الرّجل في الحديث وحفظه...».

٢٤ ـ وقال في ترجمة «أبي الحسن علي بن محمَّد بن عبد الملك بن يحيى بن القطان الحميري الفاسي» (ت٦٢٨هـ): «علّقت من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام»[٧] فوائد تدلّ على قوةِ ذكائه، وسَيَلانِ ذهنه، وبصره

(١) مخطوط، انظر «الفهرس الشامل» (١/ ٨٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٧٢).
(٣) «المصدر نفسه» (٢٢/ ٧٣).
(٤) (٤/ ١٣٨٨).
(٥) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٨٨).
(٦) (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص ١٠٥ تحقيق د. بشار عواد).
(٧) طبع بتحقيق د. الحسين آيت سعيد ط/ ١، ١٤١٨هـ.

بالعلل، لكنّه تعنّت في أماكن، وليّن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، ونحوهما»[1].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[2]: «طالعتُ كتابه المسمّى بـ«الوهم والإيهام»، الذي وضعه على «الأحكام الكبرى[3]»، لعبد الحق، يدلّ على حفظه، وقوّة فهمه، لكنّه تعنَّت في أحوال الرّجال، فما أنصف، بحيث إنه أخذ يُلَيِّن هشامَ بن عروة، ونحوَه».

وقال في «تاريخ الإسلام»[4]: «طالعت كتاب «الوهم والإيهام» الذي عمله على تبيين ما وقع في ذلك لعبد الحق في «الأحكام» يدلّ على تبحره في فنون الحديث، وسَيَلان ذهنه، لكنَّه تعنَّت، وتكلّم في حال رجال فما أنصف، بحيث إنه زعم أن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، ممن تغير واختلط، وهنا فاتته سكتة، ولكن محاسنه جمَّة».

٢٥ ـ وقال في ترجمة «أبي بكر محمَّد بن عبد الغني بن نُقْطة البغدادي» (ت٦٢٩هـ): «وألّف «مستدرَكاً على الإكمال» لابن ماكولا[5]، يدلّ على سعة معرفته...»[6].

ومثلُ ذلك في «تذكرة الحفاظ»[7] حيث قال: «وكتاب «المستدرَك على

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٠٧).
(٢) (١٤٠٧/٤).
(٣) كذا أطلق الذهبي أن كتاب «بيان الوهم والإيهام» موضوع على كتاب «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي، وأطلق مثل ذلك ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/١٠٤)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٤٩٨)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١٣٥)، وغيرهم، وإنما وضعه على «الأحكام الوسطى» انظر: «دراسة كتاب الوهم والإيهام» للدكتور الحسين آيت سعيد: (ص٢٠٦ ـ ٢١٣).
(٤) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص٢٩٦، تحقيق د. بشار عوّاد).
(٥) هو كتاب «تكملة الإكمال» طبع بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط١/١٤١٠هـ ـ جامعة أم القرآن، بمكة المكرمة.
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/٣٤٨).
(٧) (١٤١٣/٤).

إكمال أبي نصر بن ماكولا» ينبئ بإمامته وحفظه، وكان متقناً، محقِّقاً، مليح الخط، . . .».

وكذا قال في «تاريخ الإسلام»[1]: «وهو مؤلف كتاب «التقييد في معرفة رواة الكتب والمسانيد»[2]، وهو مجلد مفيد، وصنف «المستدرَك على إكمال ابن ماكولا» في مجلّدين، دلَّ على براعته وحفظه. . .».

٢٦ ـ وقال في ترجمة «أبي عبدالله محمَّد بن محمود بن حسن بن النجَّار البغدادي» (ت٦٤٣هـ): «واشتهر، وكتب عمّن دبَّ ودَرَج، من عالٍ ونازل، ومرفوع وأثر، ونظم ونَثْر، وبَرع وتقدّم، وصار المشارَ إليه ببلده، . . . وعملَ تاريخاً حافلاً لبغداد ذيَّل به واستدرك على الخطيب، وهو في مئتي جزءٍ يُنبئ بحفظه، ومعرفته، وكان مع حفظه فيه دينٌ وصيانة، ونسك»[3].

وقال في «تذكرة الحفاظ»[4]: «. . . وجمع فأوعى، وكتب العالي والنازل، وخرَّج لغير واحد، وجمع «تاريخ مدينة السّلام»، وذيَّل به واستدرك على الخطيب، وهو ثلاث مئة جزء[5]، وكان من أعيان الحفّاظ الثقات، مع الدّين والصّيانة، والنّسك، والفهم، وسعة الرّواية»[6].

---

(١) (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ٣٤٥، تحقيق د. بشار عوّاد).

(٢) هو «التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، طبع سنة ١٤٠٧هـ.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣٢).

(٤) (٤/ ١٤٢٨).

(٥) يلاحظ اختلاف قولي الحافظ الذهبي في عدد أجزاء كتاب (ذيل تاريخ بغداد) لابن النجار، ولعل ذلك راجع إلى اختلاف تجزئة الكتاب والله أعلم.

(٦) نظائر ذلك:

- قوله في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤١٧)، ترجمة «أبي عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي» (ت٢٢٤هـ): «من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم، وكان حافظاً للحديث وعلله، ومعرفته متوسطة، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، له فيها مصنَّف».
- وقوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٢٢١ ـ ٢٣٠هـ ص ١٨٦)، ترجمة=

المطلب الثاني: لزوم إمام من الأئمة لشيخ من شيوخه:

وهذا مستفادٌ من تعليقه على قول سفيان بن عيينة: «لزمتُ عبد الكريم (ابن مالك الجزريّ) سنة»، حيث قال الذّهبي: «وهذا يدلّ على سعة علمه»[1].

المطلب الثالث: تتبّع الرَّاوي لحديث قطر مشهور بالعلماء الكبار:

وهذ مأخوذ من قوله ـ تعليقاً على قول عمرو بن ميمون بن مهران: «لو علمتُ أنّه بقي عليّ حرف من السُّنَّة باليمن لأتيتُها»[2] ـ : فقال الذّهبي: «هذه الدّعوى تدلُّ على سعة علمه»[3].

فَمَع وصف الحافظ الذّهبيّ هذا القول بكونه «دعوى»، فإنّه قد أقرَّ دلالته على سعة علم عَمرو بن ميمون، وذلك لدلالته على تَتَبُّعه حديثَ هذا القُطْر الذي نزل فيه معاذُ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، رضي الله عنهما،

= «سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني» (ت٢٢٧هـ): «من نظر «سنن سعيد بن منصور» عرف حفظ الرجل، وجلالته».

- وقوله في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٠٤)، ترجمة «علي بن هبة الله بن علي بن الأمير بن ماكولا العجلي البغدادي» (ت ٤٧٥هـ) ـ عن كتاب «مستمر الأوهام» له ـ : «ملكتُه وهو كتاب نفيس، يدلّ على تبحر ابن ماكولا وإمامته».
- وقوله في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ٦١١ ـ ٦٢٠هـ ص ٧٢ ـ تحقيق د. بشّار عوّاد)، ترجمة «عبد العزيز بن أبي نصرمحمود بن المبارك البغدادي» (ت٦١١هـ): «وتخاريجه تدل على حفظه وتبحره، وكان ثقة، صالحاً، ديِّناً، عفيفاً».
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ٦٢١ ـ ٦٣٠هـ ص ١٤٤ ـ تحقيق د. بشّار عوّاد)، ترجمة «عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني» (ت٦٢٣هـ): «ويظهر عليه اعتناء قويّ بالحديث، ومتونه في شرح «المسند»...»، وقال في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٢٥٣): «وله «شرح مسند الشافعي» في مجلدين، تعب عليه».

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٨٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٨٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٥٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٤٦).

وخرج منه أئمّة التّابعين وتفرّقوا في الأرض، وكان فيه جماعة من التابعين؛ كوهب بن مُنَبِّه، وأخيه همام بن مُنبِّه، وطاووس بن كيسان، وابنه عبد الله، ومعمر بن راشد وأصحابه، ثمّ عبد الرزاق بن همّام وأصحابه[١].

المبحث الخامس
التّحديث من كتاب محرَّر
أقرب إلى التحرِّي والورع

١ ـ جاء في ترجمة «الإمام عبد الرحمٰن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي» (ت١٥٧هـ) قولُ الوليد بن مسلم: «كان الأوزاعي يقول: «كان هذا العلم كريماً يتلاقّاه الرّجال بينهم، فلمّا دخل في الكتب دخل فيه غيرُ أهله»[٢].

فقال الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ تعليقاً على هذه العبارة ـ : «ولا ريب أنّ الأخذ من الصّحف وبالإجازة يقع فيه خلل، ولا سيّما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعدُ نَقْط، ولا شكلٌ، فتتصحَّف الكلِمة بما يحيل المعنى، ولا يَقع مثلُ ذلك في الأخذ من أفواه الرِّجال، وكذلك التّحديث من الحفظ يقع فيه الوهم، بخلاف الرِّواية من كتابٍ محرَّر»[٣].

٢ ـ وفي ترجمة «سليمان بن داود بن الجارود أبي داود الطيالسي البصريّ» (ت٢٠٤هـ)، قال محمَّد بن المنهال الضرير: قلت لأبي داود صاحب الطيالسة يوماً: «سمعتَ من ابن عون شيئاً؟» قال: «لا»، فتركتُه سنة، وكنت أتّهمه بشيءٍ قبل ذلك، حتى نسي ما قال، فلمّا كان سنة قلت له: «يا أبا داود سمعت من ابن عون شيئاً؟» قال: «نعم»، قلت: «كم؟» قال: «عشرون حديثاً ونَيِّف»، قلت: «عُدَّها علي»، فعدَّها كلّها فإذا هي

---

(١) انظر «الأمصار ذوات الآثار» (ص١٨١ ـ ١٨٢)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٢٩٦).

(٢) «علوم الحديث» (ص١٧١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١١٤).

أحاديث يزيد ما خلا واحداً له لم أعرفه». قال ابن عدي: «أراد به: يزيد بن زريع»(١).

فَعَلّق الحافظ الذّهبيّ على هذه الحكاية قائلاً: «الجمع بين القولين: أنّه سمع منه شيئاً ما ضبطه، ولا حفظه، فَصَدَق أن يقول: «ما سمعت منه»، وإلاّ فأبو داود أمين صادق، وقد أخطأ في عدة أحاديث لكونه كان يتّكل على حفظه، ولا يروي من أصله، فالورع أن المحدِّث لايحدِّث إلاّ من كتاب، كما كان يفعل ويُوصي به إمامُ المحدِّثين أحمد بن حنبل...»(٢).

٣ ـ وفي ترجمة «يحيى بن محمَّد بن يحيى بن عبدالله الذُّهلي النيسابوري» (ت٢٦٧هـ)، قال علي بن عبدالله المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوةٌ حسنة»(٣).

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معَلِّلاً هذا الصنيع ـ : «لأنّ ذلك أقرب إلى التَّحرِّي والورع، وأبعد عن العُجُب»(٤).

٤ ـ وفي ترجمة «أبي نصر علي بن هبة الله بن عليّ بن الأمير بن ماكولا البغداديّ» (ت٤٧٥هـ) قال الحميدي: «ما راجعت الخطيب في شيءٍ إلاّ وأحالني على الكتاب، وقال: «حتى أكشفه»، وما راجعت ابن ماكولا في شيءٍ إلاّ وأجابني حفظاً كأنّه يقرأ من كتابٍ»(٥).

وقال أبو طاهر السِّلَفي: سألت أبا الغنائم النّرْسي عن الخطيب، فقال: «جَبَلٌ لا يُسأَل عن مثله، ما رأينا مثلَه، وما سألته عن شيءٍ فأجاب في الحال، إلاّ يَرجع إلى كتابه»(٦).

---

(١) «الكامل» (٣/ ٢٨٠)، وانظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠٧)، وانظر (ص٤٠١ ـ ٤٠٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص ٢٩٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٢).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٨٩).

(٥) انظر «ذيل تاريخ بغداد» (٤/ ٢٦٨).

(٦) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٥).

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ في التّعليق على هاتين الرّوايتين ـ : «قد مَرَّ أنّ الأمير كان يجيب في الحال، وهذا يدلّ على قوّة حفظه، وأمّا الخطيب فَفِعْلُه دالٌّ على ورعه وتثبّته»[١].

وخلاصة ما تضمّنه كلام الحافظ الذّهبيّ في النّصوص المتقدّمة، أنّ في تحديث الرّاوي من كتابه عدّةَ مزايا على التّحديث من الحفظ، وهي كما يلي:

١ ـ أنّه أبعدُ عن الوقوع في الوهم والغلط من التّحديث حفظاً.

٢ ـ أنّه أقرب إلى التّحرّي والورع، والبُعْد عن العُجُب.

٣ ـ فيه الدَّلالة على مزيد التّثبّت في الأداء.

ولا ريب أنّ تَضافُرَ هذه المزايا في الرَّاوي، تجعله محلَّ الثّقة، والاطمئنانِ أكثرَ من غيره، ويستحقّ مقامَ التّقديم، والتّرجيح على غيره في مورد الخلاف، وموطن النزاع.

وقد جاء في بعض النّصوص، ما يؤكّد أنّ التّحديث من الكتاب من فعل الكبار كالإمام أحمد، وسفيان الثوري، فقد روى عبدالله بن أحمد قال: قال أبي: قال يحيى: قال لي سفيان: «اخرج إلى الكوفة حتى تجيء بكتبي حتى أُحدِّثكموها»، قال: فأبى عليه يحيى بن سعيد»[٢].

ويُستفاد من تقرير هذه القاعدة أمران:

الأول: ترجيحُ رواية من حدّث من كتابه المحرَّر على من يحدِّث من حفظه، قال الحازمي ـ وهو يُعدِّد وجوه الترجيح ـ : «الوجه الرّابع والعشرون: أن يكون راوي أحدِ الحديثيْن مع حفظه صاحبَ كتابٍ يرجع

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٧٥).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٦٧).

إليه، والرّاوي الآخر حافظٌ غير أنّه لا يرجع إلى كتاب، فالحديث الأوّل أولى أن يكون محفوظاً؛ لأنّ الخاطر قد يخون أحياناً...»[1].

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ ما روى حنبل بن إسحاق، عن الإمام أحمد، أنّه قال: «إذا اختلف وكيع وعبد الرّحمن، فعبد الرّحمن أثبت؛ لأنّه أقرب عهداً بالكتاب»[2].

ب ـ ورجّح الإمامُ البخاري ـ رحمه الله ـ روايةَ عبدالله بن إدريس عن عاصم ابن كلَيب (في رفع اليدين) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، على رواية سفيان الثّوري عن ابن كليب؛ لكون ابن إدريس حدّث بها من كتابه، فقال البخاريّ عن روايته ـ : «فهذا أصحّ لأنّ الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأنّ الرّجل يحدِّث بشيءٍ ثمَّ يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب»[3].

وقد أشار الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ إلى هذا المعنى بقوله: «... وكذلك التّحديث من الحفظ يقع فيه الوهم بخلاف الرّواية من كتابٍ محرَّر»[4].

ومقتضَى هذا الكلامِ ترجيحُ الكتاب المحرَّر على الحفظ عند تعذُّر الجمع بين روايتين متعارضتَين.

وقد نصّ الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ على أنّ أكثر رواة الصّحيح

---

(١) «الاعتبار» (ص٣٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٣).

(٣) «جزء رفع اليدين» (ص٩٠)، وانظر الكلام على هاتين الروايتين في «التنكيل» (٢/ ٢٠ ـ ٢١).

(٤) انظر ما تقدم (ص١٨٦).

من بعد الصّحابة، وكبارِ التابعين، كانوا يعتمدون على الكتاب لقلّة وقوع الخطأ والغلط من جهته، فقال: ـ وهو يردّ دعوى ابن الصّلاح، مَنْعَ التّصحيح في الأعصار المتأخِّرة: «الأمر الثّاني: أنّ من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يُعاب، بل هو وصفُ أكثرِ رواة الصّحيح من بعد الصحابة، وكبار التّابعين، لأنّ الرّواة الذين للصّحيح على قسمين:

ـ قسمٌ كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه، ويكرّر عليه، فلا يزال مُبيناً له، وسهّل ذلك عليهم قربُ الإسناد، وقلّةُ ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان من يحفظ منهم ألفَ حديثٍ يُشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لِمَا جُبِل عليه الإنسانُ من السّهو والنّسيان.

ـ وقسمٌ كانوا يكتبون ما يسمعونه، ويحافظون عليه، ولا يُخْرِجونه من أيديهم، ويحدِّثون منه، وكان الوهم والغلط في حديثهم أقلَّ من أهل القسم الأوّل، إلاّ من تساهل منهم، كمن حدّث من غير كتابه، أو أخرج كتابَه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص، وخَفِيَ عليه، فتكلّم الأئمّة فيمن وقع له ذلك منهم»[١].

ومقتضى كلامه هذا ترجيحُ جانب القسم الثّاني على الأوّل عند الخلاف، وهذا بيِّنٌ إن شاء الله.

الثاني: أنّ الرّاوي الذي ساء حفظُه، واختلّ ضبطُه، يُؤخَذ بروايته إذا كانت من كتابه المحرَّر، وقد عقد الخطيب البغدادي بَاباً لذلك في كتابه «الكفاية»[٢] بعنوان: «باب في أن السَّيِّئ الحفظ لا يُعتَدّ من حديثه، إلاّ بما رواه من أصل كتابه».

---

(١) «النكت» (١/٢٦٩).

(٢) (ص٢٢٣).

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال محمَّد بن المنهال الضرير: سمعت يزيد بن زريع يقول: «همّام حفظُه رديءٌ وكتابُه صالح»[1].

ب ـ وقال الإمام أحمد: «كان حفظُ المقرئ[2] رديئاً، وكنت لا أسمع منه إلاّ من كتابٍ»[3].

ج ـ وقال محمَّد بن عبدالله بن عمّار الموصلي: «شريكٌ كتبُه صحاح، فمن سمع منه من كتبه فهو صحيح، ولم يسمع من شريكٍ من كتابه إلاّ إسحاق الأزرق»[4].

د ـ وقال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرّازي: سُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: «آخره وأوّله سواء، إلاّ ابن المبارك وابن وهب، كانا يَتَتَبَّعان أصولَه فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشّيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط...»[5].

وقال أبو جعفر أحمد بن صالح: «ابن لهيعة صحيحُ الكتابة، كان أخرج كتبَه فأملى على النّاس حتى كتبوا حديثَه إملاءً، فمن ضبط كان حديثه حسناً صحيحاً»[6].

هـ ـ وقال أبو حاتم الرّازي في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي: «وليس هذا عندي بشيء، رجلٌ لا يحفظ وليس عنده كُتُب»[7].

فدلّ هذا ـ بمفهومه ـ أنّ الرّجل لو كانت عنده كُتُب يعتمد عليها في

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٠٨).

(٢) هو عبدالله بن يزيد المكي أبو عبد الرحمٰن المقرئ، ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة. انظر «تقريب التهذيب» (ص٣٣٠).

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٤٧٤).

(٤) «الكفاية» (ص٢٢٣).

(٥) «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٩٦).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/ ٨).

التّحديث، لم يضرّه أن لا يكون ضابطَ فؤاد. والله أعلم.

«وإذا تقرّر هذا فمن كان عدلاً لكنّه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه فحدّث منه، فقد فعل اللاّزم له، وحديثُه على هذه الصّورة صحيح بلا خلاف»[١].

المبحث السادس
إفصاح الرّاوي بغلطه دليل على تثبته وورعه

جاء في ترجمة «أبي القاسم عبدالله بن محمَّد بن عبد العزيز البغويّ البغداديّ» (ت٣١٧هـ)، قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: «سألت أبا بكر محمَّد بن علي النّقاش: تحفظ شيئاً ممّا أخذ على ابن بنت أحمد بن منيع؟» فقال لي: «كان غلط في حديث عن محمَّد بن عبد الواهب عن أبي شهاب عن أبي إسحاق الشّيباني عن نافع عن ابن عمر، فحدَّث به عن محمَّد بن عبد الواهب، وإنما سمعه من إبراهيم بن هانئ عن محمَّد بن عبد الواهب، فأخذه عبد الحميد الورَّاق بلسانه، ودار على أصحاب الحديث، وبلغ ذلك أبا القاسم ابن بنت أحمد بن منيع، فخرج إلينا يوماً فعَرَّفَنَا أنّه غلط فيه، وأنّه أراد أن يكتب « حدّثنا إبراهيم بن هانئ» فمرّت يدُه على العادة، ورجع عنه. قال أبو بكر: «ورأيت فيه الانكسارَ والغم، . . . وكان ثقة، ـ رحمه الله ـ»[٢].

---

(١) «النكت» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠). وانظر: ترجمة «إسماعيل بن أبي أويس»في «هدي الساري» (ص٣٩١).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١١٥ ـ ١١٦)، وفيه: (ابن شهاب)، والتصويب من «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٨٥)، واسم أبي شهاب: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط. وهذه الحكاية من طريق أبي بكر النقاش، وهو وإن كان إماماً في القراءات والتفسير، إلا أنه مطعون الرواية، متهم بالكذب. انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠٥، وما بعدها) و «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥، ٥٧٦).

والغرض من هذه الحكاية في هذا الموضع تعليق الحافظ الذّهبيّ عليها.

قال الحافظ الذّهبيّ ـ في تعليقه على هذه الحكاية ـ : «هذه الحكاية تدلُّ على تَثَبُّت أبي القاسم، وورعه، وإلاّ فلو كاشر ورواه عن محمَّد بن عبد الواهب شيخِه على سبيل التّدليس، من كان يمنعه؟!»[1].

أمّا كون هذه الحكاية تدلُّ على التثبُّت، فمن حيث تَذَكُّرُه مصْدرَ تحمُّلِه لذلك الحديث وتفطُّنُه أنّه سمع من شيخه إبراهيم بن هانئ، وليس محمَّد بن عبد الواهب كما جرى به قلمُه على الجادّة.

فقوله: «فمرّت يدُه على العادة» يدلّ على إكثاره من الكتابة عن محمَّد بن عبد الواهب، حتى تعَوَّد ذلك، بخلاف شيخه إبراهيم بن هانئ، فكَشْفُ مثل هذا الخطأ صعب لا يحصل إلا من متثبِّت يَقِظ.

وأمّا كونها تدلُّ على ورعه فظاهر، إذ الأمر كما بيَّن الحافظ الذّهبيّ، أنّه يمكنه أن يسلُكَ الحديث على الجادّة ـ ويَرويه عن شيخه على سبيل التّدليس دون أن يتفطّن لذلك أحد، ولا سيّما أنّه أكثر عنه.

ثمّ إنّ الإفصاح بالغلط بعد شيوعه ـ كهذا ـ أشقُّ على النّفس من تداركه قبل ذُيوعه، فلا يكون الاعتراف بالخطأ في مثل هذه الصّورة إلاّ من إنسان متورِّع، سالمٍ من أسباب الهوى والميل[2].

ورجوع الرّاوي عن حديث غلط فيه لا يضرُّه إذا كان الغالب على روايته الصحَّة، فقد قال حمزة بن يوسف السهمي: «وسألته (أي الدارقطني) عمَّن يكون كثير الخطأ؟» قال: «إن نبّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»[3].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٥٣).

(٢) انظر «التنكيل» (٢/ ١٨٠، ١٩٧ ـ ١٩٨).

(٣) «سؤالات السهمي» (ص ٧٢). و أما مسألة من نبه إلى خطئه، فلم يرجع فانظرها في «كتاب المجروحين» (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، و «الكفاية» (ص١٤٣ ـ ١٤٤)، و «علوم الحديث» (ص ١٣٢) و «التقييد والإيضاح» (ص ١٣٢)، وبقية كتب شروح «علوم الحديث».

«وليس يكفيه في الرّجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسْب، بل يجب عليه أن يُظْهر للنّاس أنّه كان قد أخطأ فيه، وقد رجع عنه»[١]، كما صنع أبو القاسم البغوي ـ رحمه الله.

وهذا فِعْلُ الكبارِ من أئمة الحديث:

١ ـ قال موسى بن هارون: «سمعت أبي يقول: «كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة: «حديث كذا وكذا أخطأت فيه»»[٢].

٢ ـ وقال العلاء بن الحسين: «ثنا سفيان بن عيينة حديثاً في القرآن، فقال له عبدالله بن يزيد: «ليس هو كما حدثتَ يا أبا محمَّد»، قال: «وما أَعْلَمَك يا قصير؟»، قال: فسكتَ هنيّة، ثمَّ قام إلى سفيان فقال: «يا أبا محمَّد أنت معلّمنا، وسيّدنا، فإن كنت أوهمت، فلا تؤاخذْني»، قال: فسكت سفيان هنيّةً، ثمَّ قال: «يا أبا عبد الرّحمن»، قال: «لبّيك وسعديك»، قال: «الحديث كما حدّثتَ أنت، وأنا أوهمت»[٣].

٣ ـ وقال محمَّد بن عبدالله بن عمار الموصلي: «رددت على المعافى بن عمران حرفاً في الحديث، فسكت فلما كان من الغد جلس في مجلسه من قبل أن يحدّث، وقال: «إنّ الحديث كما قال الغلام»، قال: «وكنت حينئذٍ غلاماً أمرد، ما في لحيتي طاقة»[٤].

٤ ـ وحكى أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، أنّ أبا معمرٍ حدّث بالموصل بنحوٍ من ألف حديثٍ حفظاً، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصّحيح من أحاديث كان قد أخطأ فيها، أحسبه قال: نحو ثلاثين أو أربعين»[٥].

---

(١) «الكفاية» (ص١٤٥).

(٢) «المصدر نفسه» (ص ١٤٦).

(٣) «المصدر نفسه» (ص١٤٦).

(٤) «المصدر نفسه» (ص١٤٧).

(٥) «المصدر نفسه» (في الموضع السابق).

بل من مزيد التثبُّت عند بعض الحفّاظ أن يترك الحديث إذا شكّ أو تردّد في حرفٍ منه، ففي ترجمة «سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني» (ت٢٢٧هـ) قال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان إذا رأى في كتابه خطأً لم يرجع عنه»[١].

فقال الحافظ الذّهبيّ ـ معلقاً ـ : «أين هذا من قرينه يحيى بن يحيى الخراساني الإمام، الذي كان إذا شكّ في حرف أو تردّد ترك الحديث كلّه ولم يروه»[٢].

المبحث السابع
قوّة توثيق الإمام لمن كان بينه وبينه جفوة

يدلّ على ذلك ما جاء في ترجمة «محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن منده» (ت٣٩٥هـ) من قول الحافظ الذّهبي: «وقيل: إن أبا نعيم ذكر له ابن منده، فقال: «كان جبلاً من الجبال»، فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»[٣].

ووجه ذلك: أنَّ النفوس قد جُبِلت على حبِّ من أحسن إليها، وبغض

---

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٢٢). وسعيد ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به. انظر «تقريب التهذيب» (ص٢٤١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٩٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٢) وسيأتي تفصيل الحديث عن هذه الوحشة، في مبحث «لا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إلا بمتابع».
وهذا نظير ما جاء في ترجمة «محمّد بن علي بن محمّد بن عمير العميري» قال ابن أبي جعفر: قال لي أبو إسماعيل الأنصاري: «احفظ الشيخ العميري، واكتب عنه فإنه متقن»، قاله مع ما كان بينهما من الوحشة». «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٧١).
وقوله «مع ما بينهما من الوحشة» يحتمل أن يكون من مقول الحافظ الذّهبي، كما يحتمل أن يكون من تتمة كلام ابن أبي جعفر، ولم أقف على ما يترجح به أحد الاحتمالين.

من أساء إليها، فلا يوجد عادةً من يتباطأ عن ذكر محاسن من قبلته نفسُه، واطمأن إليه قلبُه، بل يشعر بالحرج عند ذكر مثالبه، ويُؤْثِر السّكوت عن إظهارها، والإعراض عن إبانتها، بخلاف ما إذا كانت نفسُه عنه نافرةً لسبب من الأسباب؛ كإساءة أحدهما إلى الآخر، أو التّنافس، أو التّباغض، فإنّه في هذه الحالة يندر أن يتكلّم بمحاسنه ومدائحه، فإن لم يتكلّم في مساويه ومثالبه، فعلى الأقل يسكت عن مدحه والثّناء عليه. وهذه عادةٌ لا يخرمها إلا أمرٌ عظيم، فمن تكلّم بمدح خصمه، والثّناء عليه، فلا ريب أنّ المقتضِي لذلك قوي، فيكون دليلاً على عِظَم هذا الممدوح، وقوّة تأثيره في النفوس. والله أعلم.

ومحلّ القاعدة: أن يكون التّوثيق صادراً في وقت الوحشة بينهما، أمّا إن كان صدوره قبل ذلك الوقت فلا دلالة فيه عليها. والله أعلم.

المبحث الثامن
عدم إخراج الشيخين أو أحدهما
لبعض الثقات لا يوجب الضعف

كلام الحافظ الذّهبيّ ـ رحمه الله ـ حول هذه المسألة من جانبين يتجلّى بيانهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تَعجُّبه من عدم إخراج الشّيخين لبعض الثّقات:

١ ـ في ترجمة «ميمون بن مهران الجَزَرِيِّ الرَّقِّي» (ت ١١٧هـ) وثّقه ابن سعد[١]، والإمام أحمد[٢]، والعجليّ[٣]، وأبو زرعة[٤]، والنّسائي[٥]،

(١) «الطبقات» (٧/ ٤٧٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٢٠).

(٣) «الثقات» (٢/ ٣٠٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤).

(٥) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢١٤).

وذكره ابن حِبَّان في الثّقات[1]، وقال الحافظ الذّهبيّ في بداية ترجمته: «الإمام الحجّة، عالم الجزيرة ومفتيها...»[2]، ثمَّ قال في نهايتها: «وقد خرّج أرباب الكتب لميمون بن مهران سوى البُخاري، فما أدري لِمَ تركه؟»[3].

٢ ـ وفي ترجمة «محمَّد بن رُمْح بن المهاجر التجيبيّ مولاهم المصريّ» (ت١٤٣هـ) قال فيه أبو داود: «ثقة، ولم أكتب عنه شيئاً»[4].

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: «كان محمَّد بن رمح رجلاً صالحاً، وكان أوثق من ابن زُغْبة»[5].

وقال النّسائي: «ما أخطأ في حديثٍ واحد، ولو كان كَتَبَ عن مالكٍ لأثبتُّه في الطّبقة الأولى من أصحاب مالكٍ»[6].

وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»[7].

قال عنه الذّهبيّ في مطلع ترجمته: «الحافظ الثبت العلاّمة»[8]. وقال أيضاً: «وكان معروفاً بالاتقان الزّائد والحفظ، ولم يَرْحل»[9]، ثمَّ قال: «لم يتّفق لي أن أُورِد ابن رمح في كتاب «تذكرة الحفاظ»، فذكرته هنا لجلالته،

---

(١) (٥/ ٤١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٧١).

(٣) «المصدر نفسه» (٥/ ٧٨).

(٤) «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٥/ ٣٣٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥٥).

وابن زغبة هو أبو موسى عيسى بن حماد زغبة التجيبي مولاهم المصري المتوفى سنة٢٤٨هـ.

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٠٥).

(٧) «الثقات» (٩/ ٩٧).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٩٨).

(٩) «المصدر نفسه» (١١/ ٤٩٩).

وأنا أتعجّب من البُخاري كيف لم يرو عنه! وهو أهلٌ لذلك، بل هو أتقن من قتيبة بن سعيد، رحمهما الله»[1].

المطلب الثّاني: اعتذارات عن الشيخين:

أبان الحافظ الذّهبيّ - رحمه الله - عن وجوه الاعتذارات لعدم إخراج الشّيخين أو أحدِهما لبعض الثّقات في (صحيحيهما) وهذه الوجوه كالآتي:

أولاً: عدمُ اشتراطهما الإخراجَ لجميع الثّقات، وهذا مستفادٌ من قوله في ترجمة «أشعث بن عبد الملك الحمراني البصريّ» (ت١٤٢هـ): «ما علمت أحداً ليَّنه، وَذِكْرُ ابن عدي له في «كامله»[2] لا يوجب تليينه بوجه، نعم ما أخرجا له في «الصّحيحين» كما لم يخرجا لجماعةٍ من الأثبات»[3].

فأفاد أنّ الشّيخين لم يلتزما الإخراجَ لجميع الثّقات، فلا يُوجب تركُهما

---

(١) «سيرأعلام النبلاء» (١١/٤٩٩).
ونظائر ذلك كثيرة في كتبه، منها:

- قال في «ميزان الاعتدال» (٢/١١) ترجمة «داود بن أبي هند القشبري مولاهم البصريّ» (١٤٠هـ): «حجة، ما أدري لِمَ لَمْ يخرّج له البخاري؟!».
(وقال في «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات سنة ١٤١ - ١٦٠هـ ص٢٩٩) ترجمة «موسى بن عبدالله الجهني الكوفيّ» (ت١٤٤هـ): «وثّقه أحمد وابن معين وما علمت فيه ليناً، فلماذا لم يخرّج له البخاري؟!».
- وقال في (حوادث ووفيات سنة ١٨١ - ١٩٠هـ ص ٤٩٣) ترجمة «عبدالله بن محمّد بن عبدالله ابن أبي فروة المدني» (ت ١٩٠هـ): «ما أدري لِمَ لَمْ يخرّج البخاري له؟!».
- وقال في «ميزان الاعتدال» (١/٢٦٦) ترجمة«أشعث بن عبدالله بن جابر الحداني البصريّ» (توفي بعد المئتين والعشرين) متعقّباً قول العقيلي فيه: «في حديثه وهم» «الضعفاء» (١/٢٩)، فقال: «وقولُ العقيلي: «في حديثه وهم» ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرّج له البخاري ومسلم؟!».

(٢) انظر «الكامل» (١/٣٦٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٧٨).

لإخراج حديث الرَّاوي الطّعنَ فيه، أو تليينَه.

ونظير ذلك إفادةُ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أنّ «مجرّدَ عدم تخريج (الشّيخين للرَّاوي) لايوجب ردّ حديثه»[١].

ثانياً: أنْ يحصل عدمُ الإخرج للثّقة في «الصّحيحين» اتفاقاً، لا تعمّداً:

وهذا مأخوذٌ من قوله في ترجمة «هنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفيّ» (ت ٢٤٣هـ): «حدّث عنه جماعة، لكن البخاريّ في غير «صحيحه» اتفاقاً لا اجتناباً...»[٢].

روى عنه البخاري في «جزء خلق أفعال العباد»[٣] فقال: حدّثنا هناد، ثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة.

وعلّقه في «صحيحه»[٤]، ولعلّ ذلك لكونه من رواية سماك بن حرب عن عكرمة. وحصل عدمُ إخراجه لحديث هنّاد فيما عدا هذا الموضع اتفاقاً. والله أعلم.

ثالثاً: أن يحصل ذلك لكون الشّيخين، أو أحدهما سمع من عدّةٍ من أقران هذا الرَّاوي، ما يُغنيهما عن الرّواية عنه، وهذا مُستفادٌ من قوله في ترجمة «أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي» (ت٢٠٤هـ): «... ولم يخرّج البخاري لأبي داود شيئاً؛ لأنّه سمع من عدّةٍ من أقرانه[٥]، فما احتاج إليه»[٦].

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٥١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٦٥).

(٣) (ص ١٥٤، رقم ٤٧٤).

(٤) انظر كتاب التوحيد ـ باب ذكر الله بالأمر، وذكر العباد بالدعاء والتضرع... (١٣/ ٤٩١).

(٥) منهم: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت ٢١٣هـ)، وعفان بن مسلم الصفّار (ت ٢١٩هـ)، وعبدالله بن مسلمة القعنبي (ت ٢٢١هـ)، وموسى بن إسماعيل التبوذكي (ت ٢٢٣هـ)، فإنّ هؤلاء قد شاركوا الطيالسي في السّماع عن بعض شيوخه.

(٦) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٨٣).

رابعاً: قد لا يُخرِج البخاريُّ للرّاوي لكونه لا يَقْنَع بالمعاصرة، والرّاوي لا يكاد يصرِّح بالتّحديث: وهذا مأخوذٌ من قوله في ترجمة «أبي الأشعث شراحيل بن آده الصّنعاني» (توفي بعد المئة): «ولم يُخَرّج له البخاريّ ولا لأبي سلاّم؛ لأنّهما لايكادان يصرِّحان باللّقاء، وهو لا يَقْنَع بالمعاصرة»[1].

وقد أشار جملةٌ من العلماء إلى بعض هذه الوجوه التي نبّه إليها الحافظ الذّهبيّ للاعتذار للشّيخين في تركهما الرِّواية عن بعض الثّقات، فمنهم:

١ ـ الحافظ أبوبكر البيهقي ـ رحمه الله ـ (ت ٤٥٨هـ) فقد ساق عن الإمام مسلم، ذبَّه عن الإمام الشّافعي في مسألة الانتفاع بجلود السّباع، ثمّ قال: «وقد ذبَّ مسلم بن الحجاج أيضاً عن الشّافعي فيما عُيِّرَ به من رواية أبي الحويرث في التّيمم... وإذا كان على هذه الجملة اعتقادُ مسلم بن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٥٨). وأبو سلاّم هو ممطور الحبشي، قال فيه الحافظ الذّهبي: «حدّث عن حذيفة وثوبان... وكثير من ذلك مراسيل كعادة الشاميّين يُرسلون عن الكبار» «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٥٥).

● نظير ذلك قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٢) ترجمة «جبير بن نفير الحضرمي الحمصي» (ت٨٠هـ): «وكان من أجلة العلماء حديثه في الكتب كلّها، سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دلس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه...».

وقد أشار أيضاً إلى أنهما قد يتركان الإخراج للرّاوي لنوع بدعةٍ فيه، فمن ذلك قوله في «تذكرة الحفاظ» (١/٩٦) ترجمة «عكرمة مولى ابن عباس» (ت١٠٤هـ): «لا ريب أنّ هذا الإمام من بحور العلم، وقد تُكلّم فيه بأنه على رأي الخوارج، ومن ثَمّ أعرض عنه مالكٌ الإمامُ، ومسلمٌ».

وفي «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٦٠) ترجمة «علي بن هاشم بن بريد الكوفيّ» (ت ١٨٠هـ)، نقل قول ابن حِبّان فيه «كتاب المجروحين» (٢/ ١١٠): «كان غالياً في التشيّع»، فعلّق عليه بقوله: «ولغلوّه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنّه يتجنب الرافضة كثيراً، كأنه يخاف من تديُّنهم بالتّقيّة، ولا نراه يتجنب القدريّة ولا الجهميّة، فإنّهم على بدعتهم يَلْزَمون الصدق».

الحجّاج ـ رحمه الله ـ في الشافعيّ، فكيف يُظَنُّ به أنّه إنما لم يَذكُر حديثَه في كتابه رغبةً عنه، لكنّه لم يُدركه، وكذلك محمَّد بن إسماعيل البخاري، وأدرك كلُّ واحدٍ منهما من أصحاب شيوخ الشّافعي عدداً، وسمع منهم الأحاديث التي كانت عند الشّافعي عنهم، فرواها عنهم (عاليةً)، ولم يكن عنده حديثٌ يَنفرد به الشّافعي، فيُلْجِئه إلى روايته نازلةً عن رجلٍ، عن الشّافعي، ومن عَرَفَ طريقةَ أهلِ الحديث في الرّواية لم يستبعد هذا.

ومثلُ ذلك: من أنّي كتبتُ الحديث من سنة تسعٍ وتسعين وثلاث مئة، وأدركتُ بعضَ أصحاب الشّرْقِيَّيْن[1]، وابن الأعرابيِّ، والصّفار، والرزّاز، والأصم، وابن الأخرم، ولم أُدرك بعض أصحاب هؤلاء، فإن احتجت إلى إيراد حديثٍ من أحاديث هؤلاء المحدِّثين في كتابٍ من كتبي، ويكون ذلك الحديث عندي عن بعض من أدركتُ من أصحابهم، فإني أُخرِجه عالياً عمّن أدركتـه، ولا أُخرجه نازلاً، عن رجلٍ، عن بعض من تقدّم موتُه من أصحاب من سمّيتهم من أقران من أدركت، لا يلزمني الرّغبة عن الرّواية عنهم، وإنما يلزمني الرّغبة عن رواية النّازل من الحديث، والاستغناء بمن أدركت الرّواية عنهم.

هذا هو عادة أهل العلم بالآثار منذ قديم الدّهر وحديثه. وقد ذكره البخاري ـ رحمه الله ـ في (التاريخ)[2] بأحسن ذكرٍ...»[3].

٢ ـ الحافظ أبو بكر الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ)، قال ـ في بيان علّة تركِ البخاريّ ومسلم الرّوايةَ عن الشّافعيّ، في «صحيحيهما» ودَفْعِ ما اعترض به بعضهم في تضعيف أحاديث الشّافعي بإعراض البخاريّ ومسلم عن روايته: «... والبخاري هذّب ما في «جامعه»، غير أنّه عدلَ عن كثيرٍ من الأصول إيثاراً للإيجاز... فَتَرْكُ البخاريِّ الاحتجاجَ بالشّافعيّ، إنما هو

---

(١) وهما: أبو حامد أحمد، وأبو محمد عبدالله ابنا محمد بن الحسن المعروف كل منهما: بابن الشَّرْقِي، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/٣٧، ٤٠).
(٢) انظر «التاريخ الكبير» (١/٤٢)، لكن اقتصر على اسمه ونسبه فقط.
(٣) «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص٣٣٣ ـ ٣٣٤).

لا لمعنىً يُوجِب ضعفَه، لكن غَني عنه بما هو أعلى منه، إذْ أقدمُ شيوخ الشّافعي مالكٌ والدّراوَرْدي، وداود العطّار، وابن عيينة. والبخاريُّ لم يُدرِك الشّافعي، بل لقي من هو أسنّ منه، كعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم، ممّن رَوَوْا عن التّابعين، وحدثّه عن شيوخ الشّافعيّ عدّة، فلم يَرَ أن يَروي عن رجلٍ، عن الشّافعي، عن مالك.

فإنْ قيل: قد روى عن المسْنَدي، عن معاوية بن عَمرو، عن الفزاري، عن مالكٍ[1]، فلا شكّ أنّ البخاريّ سمع هذا الخبر من أصحاب مالك، وهو في «الموطأ»[2] فهذا ينقض عليك؟.

قلنا: إنّه لم يَرْوِ حديثاً نازلاً وهو عنده عالٍ لا لمعنىً يختصّ به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه، فهذا غير موجود في الكتاب. وحديثُ الفزاري فيه بيان الخبر، وهو معدومٌ في غيره، وجوَّده الفزاري بتصريح السّماع» ثمّ سرد الخطيب ذلك من عدّة طرق، ثمّ قال: «والبخاري يُتْبِع الألفاظَ بالخبر في بعض الأحاديث ويُراعيها، وإنّا اعتبرنا روايات الشّافعي التي ضمّنها كتبه، فلم نجد فيها حديثاً واحداً على شرط البخاريّ أغرب به، ولا تفرّد بمعنىً فيه يشبه ما بيّناه في حديث أبي إسحاق، ونُلْزِم البخاريّ إخراجَه من طريقه وإنْ كان لا يلزمه، وإذْ قد بيّنا الوجهَ الذي لأجله [غَنِيَ] البخاريّ عن إخراج حديث الشّافعي في صحيحه، فمثلُه القولُ في ترك مسلم بن الحجاج إيّاه، لإدراكه ما أدرك البخاريّ من ذلك...»[3].

٣ ـ الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ (ت ٧٧٤هـ) قال هو أيضاً ـ في علّة ترك الشيخين إخراج حديث الشّافعي ـ: «وإنما لم يخرج له صاحبا «الصّحيح» لنزول إسناده عندهما، وإلاّ فجلالته وإمامته مجمعٌ عليها»[4].

---

(١) انظر «صحيح البخاري» كتاب المغازي ـ باب غزوة خيبر (٧/ ٤٨٧/ رقم٤٢٣٤).
(٢) انظر كتاب الجهاد ـ باب ما جاء في الغلول (٢/ ٢١/ رقم٢٢).
(٣) انظر «مسألة الاحتجاج بالشافعي» (ص ٣٧٧ ـ ٣٨٧) باختصار.
(٤) «مناقب الإمام الشافعي» (ص١٠٤).

٤ ـ العلاّمة الشّيخ طاهر بن صالح الجزائري ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٣٨هـ) قال: «وهنا أمرٌ ينبغي الانتباه له، وهو أنّ بعض العلماء يظنّون أنّ صاحبي «الصّحيحين» يكتفيان في التّصحيح بمجرّد النّظر إلى حال الرّاوي في العدالة والضّبط، وعدم الإرسال، من غير نظرٍ إلى غير ذلك، وليس الأمر كما يظنّون، بل ينظرون مع ذلك إلى حال من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلّتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أوغريباً عن بلد من أخذ عنه، إلى غير ذلك من الأمور الغامضة التي لا يَشْعُر بها إلا من أمعن النّظر فيها، مع البراعة في الحديث وأصوله»[1].

وهذه إشاراتٌ مهمّة إلى اعتذارات أخرى تكون ضميمةً إلى ما ذكره الحافظ الذّهبيّ وغيره. والله أعلم.

٥ ـ وقال العلاّمة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ (ت ١٣٨٦هـ) ـ في ردّه على الكوثريّ تضعيفَه إبراهيم بن شمّاس، بعدم إخراج أحدٍ من أصحاب السّتة له ـ : «فأمّا عدم إخراج البخاريّ عنه في «صحيحه» فكأنّه إنما لقيه مرّة، فإنّ إبراهيم كان دائباً في الجهاد، فلم يسمع منه البخاريّ ما يحتاجُه في «الصّحيح» وقد أدرك البخاريّ من هو أكبر من إبراهيم، وأعلى إسناداً. وكم من ثقةٍ ثَبْتٍ لم يتّفق أن يخرج عنه البخاريّ في «صحيحه» وأخرج عمّن هو دونه بكثير.

فأمّا بقية السّتة، فأبو داود ولد سنة ٢٠٢هـ فقد أدرك إبراهيم، فإنّ إبراهيم اسْتُشْهد سنة٢٢٠هـ، ولكن لعلّه لم يلقه، وإنما رَوَى في مسائلِ مالكٍ عن رجلٍ عنه، على ما يظهر من «التّهذيب»، وقد سمع أبو داود جماعةً ممّن هو أكبر وأعلى إسناداً من إبراهيم. ومسلمٌ ولد سنة ٢٠٤هـ، والباقون بعد ذلك. وجامعو الكتب السّتة يتحرّون علوّ الإسناد والاختصار، ولا ينزلون إلا لحاجة»[2].

---

(١) «توجيه النظر» (٢/ ٧٢٨).

(٢) «التنكيل» (١/ ٨٩).

وقال أيضاً ـ وهو يردّ عليه تضعيفه محمّد بن علي بن الحسن بن شقيق بكون الشّيخين أعرضا عنه ـ : «ليس هذا بشيء، من شأنهما في «الصحيح» أن يتطلّبا العلوّ ما وجدوا إليه سبيلاً، ولا يرضيان بالنّزول، إلاّ أن يتّفق لهما حديثٌ صحيحٌ تشتدُّ الحاجة إلى ذكره في «الصّحيح»، ولا يقع لهما إلا بنزولٍ، فلم يتّفق لهما ذلك هنا، وهذا الرّجل سنُّه قريبٌ من سنِّهما فروايتهما عنه نزول، . . . ولهذا لم يلتفت المحقِّقون إلى عدم إخراجهما الحديثَ دليلاً على عدم صحّته، ولا عدم إخراجهما للرّجل دليلاً على لينه»[1].



(١) «التنكيل» (١/ ٤٦٣).